

بغية المرتاد لتصحيح الضاد
تأليف
علي بن غانم المقدسي
المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ

تحقيق
الدكتور محمد جبار المعيبد
كلية التربية/ جامعة البصرة

تقديم

يمثّل كتابنا هذا، مع جملة أخرى من الكتب التي تعرضت لدراسة صوت الضاد، نمطا جديدا في التأليف، وان كان متأخرا بالمقارنة مع كتب الضاد والظاء التي بدىء التأليف فيها منذ القرن الرابع الهجري[١]. وكان النمط الأخير يعنى باحصاء الألفاظ الضادية والظائية في المعجم العربي أو في القرآن الكريم وشرحها. وفي القرن السابع الهجري بدأ هذا النمط الجديد من الدراسات حول هذا الصوت يهتم بدراسة مخرجه وصفاته. وكان كتاب (المراد في كيفية النطق بالضاد لأبي القاسم عيسى بن العزيز اللخمي (ت ٦٢٩ هـ) - فيما أعلم - أول هذه الكتب من الدراسات. ويمثل كتاب ابن غانم المقدسي الحلقة الثالثة منها، ولكنه يعدّ أفضلها في مادته وحجمه.

المؤلف[٢]

هو نور الدين علي بن محمد بن علي بن خليل بن محمد بن ابراهيم بن موسى بن غانم بن علي بن حسن بن ابراهيم بن عبد العزيز بن سعيد بن سعد بن عبادة الخزرجي.

عرف ب (ابن غانم)، وهو جده السابع، ولقب ب (المقدسي) نسبة الى بيت المقدس، حيث تنتمي أسرته. كما عرف ب (القاهري) نسبة الى قاهرة المعزّ، حيث ولد وعاش ومات.

ولد في القاهرة سنة ٩٢٠ للهجرة، وبها حفظ القرآن منذ صغره. وتلاه بحفظ القراءات السبع على جمهرة كبيرة من الشيوخ، أشهرهم: شهاب الدين احمد بن الفقيه علي بن حسن المقدسي، وقاضي القضاة محمد بن ابراهيم السديسي، واحمد بن يونس الجلبي وغيرهم، قال المحبي: وولي المناصب الجليلة كامامة الأشرفية ومشيختها ومشيخة مدرسة السلطان حسن وغير ذلك. وحج مرتين ورحل الى القدس ثلاث مرات، وعقدت له الفتوى بالقاهرة.

توفي سنة (١٠٠٤ هـ) أربع بعد الألف، وصلّي عليه بجامع الأزهر في محفل حافل، ودفن بين القصرين بتربة المجاورين.

مؤلفاته

١ - أوضح الرمز على نظم الكنز

وهو شرح على منظومة الكنز المسماة مستحسن الطرائق في كنز الفقه والدقائق لأحمد بن أحمد المعروف بابن الفصيح الكوفي الهمداني (ت ٧٥٥ هـ). و كنز الدقائق المذكور لعبد الله بن احمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠ هـ). ولـ «اوضح الرمز» مخطوطتان:

أ - الأولى في برلين في جزأين، الأول برقم (٤٥٨٧) والثاني برقم (٤٥٨٨).

ب - الثانية في مكتبة الزيتونة في تونس برقم (٤، ٥٨).

٢ - بغية المرتاد لتصحيح الضاد

وهو كتابنا الذي نقدمه للتحقيق.

٣ - تعليقات على الاشباه والنظائر في الفروع.

لابن نجيم المصري (ت ٩٧٠ هـ). ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٩٩.

٤ ـ حاشية على المحيط
للفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ). ذكرها حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/١٣٠٩، ولها مخطوط في مكتبة كوتنكن بألمانيا برقم ٣٩٧.

٥ ـ ردع الراغب عن صلاة الرغائب
ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٨٤٠. وذكر بروكلمان ٢/٥٠.٤٠ (النسخة الالمانية) أن للكتاب مخطوطة في القاهرة.

٦ ـ البديعة المهمة في بيان نقض القسمة
ذكرها البغدادي في ايضاح المكنون ١/ ١٧٣. ومنها مخطوطة في مكتبة جامعة برنستون (مجموعة كاريت) برقم (٢٠٠٢) ضمن مجموع، كتب سنة ١٠١٦ هـ، وعنوانها في هذه المخطوطة: بديعة متعلقة ببيان نقض القسمة مع الاشارة الى التسوية بين عبارتي السبكي والكشاف على وجه التحرير والانصاف وبين الرد على قول صاحب الأشباه والتنبيه على ما وقع في ذلك من الخطأ والاشتباه.

٧ ـ رسالة في الوقف
ذكرها حاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٨٩٩.

٨ ـ شرح منظومة ابن وهبان في فروع الحنفية
ذكرها حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٨٦٦ والبغدادي في هدية العارفين ١/ ٧٥٠.

٩ ـ مختصر الأعلام في فضائل القدس والشام
اختصره المؤلف من كتاب لابن عساكر. منه مخطوط في دار الكتب المصرية ببرقم (١٢٩٧١ ح).

١٠ ـ نور الشمعة في بيان ظهر الجمعة
من مخطوطاته:
أ ـ في مكتبة الدولة في برلين مخطوطتان برقم (٣٥٩٦) و (٣٨١١).
ب ـ مخطوط في مكتبة جامعة برنستون (مجموعة يهودا) برقم (٣٠١٨).
ج ـ مخطوط في المكتبة الوطنية بباريس برقم (١١٦٠).
د ـ أربعة مخطوطات في الموصل: في المدرسة الاحمدية برقم (٢٤/٨١) مجموع، ومدرسة الخياط ببرقم (١٦/٢٥) مجموع، والمدرسة المحمدية برقم (٢٠/١٤) مجموع، والمدرسة الرضوانية برقم (١٨/١٢٦) مجموع.

١١ ـ ووهم البغدادي فنسب له في هدية العارفين ١/ ٧٥٠ كتابا بعنوان (الفائق في اللفظ الرائق، في الحديث)، وصواب نسبته الى جمال الدين عبد الله بن علي بن محمد الشهير بابن غانم المتوفى سنة ٧٤٤ هـ. انظر: كشف الظنون ٢/ ١٢١٧ وايضاح المكنون ٢/ ١٥٤.

كتاب بغية المرتاد

دافعُ المؤلف الرئيس لوضع كتابه ما رآه من نطق محرّف، من وجهة نظره، لهذا الصوت عند المصريين في القرن العاشر الهجري. يقول: (لما رأيت بمحروسة القاهرة التي هي زين البلاد، كثيرا من أفاضل الناس فضلا عن الأوغاد، يخرجون عن مقتضى العقل والنقل في النطق بالضاد.... فأردت مع طلب جمع من الأخوان، واشارة من بعض الأعيان، أن أزيل الغين عن عين الرشاد..). ويوضح ابن غانم هذا النطق بقوله: (... فليعلم أن أصل هذه المسألة أنهم ينطقون بالضاد ممزوجة بالدال المفخّمة أو الطاء المهملة، وينكرون على من ينطق بها قريبة من الظاء...)، أي أن نطق المصريين للضاد في زمن المؤلف يشبه نطقهم الآن له[٣]. ويرى أن النطق الصحيح قريبا من الظاء المعجمة.

أسس ابن غانم كتابه على مقدمة وفصلين وخاتمة. ففي المقدمة تناول بيان مخرج الضاد وما لها من الصفات. وجعل عنوان الفصل الأول (فيما يدل بالمعقول على أن اللفظ بالضاد كالظاء المعجمة هو المقبول)، فيما جعل عنوان الفصل الثاني (فيما يدل بالتصريح على أن التلفظ بالضاد شبيهة بالظاء هو الصحيح). حاول المؤلف في هذين الفصلين من خلال النقول عن المتقدمين، لغويين وقراءا، اثبات أن لفظ الضاد قريب من الظاء المعجمة. أما الخاتمة فجعل عنوانها (تنبيهات دافعة لتمويهات)، وتتضمن بعض الردود على من يريد مناقشة أفكار هذا الكتاب أو اثارة استفسارات حول مادته، متعرضا الى الضاد الضعيفة التي وردت في كتاب سيبويه.

ان محاولة المؤلف في كتابه هذا لتحديد مخرج الضاد، الذي طالما كثر الجدل حوله بدءا بكتاب سيبويه حتى وقتنا هذا، جديرة بالتقدير والاحترام، بخاصة وهو رجل فقه وحديث، ولكنه رحمه الله كان امتدادا لسلفنا الصالح الذين كانوا موسوعيين في علمهم.

تحقيق النص ومخطوطاته

اعتمدنا في تحقيق نص هذه الرسالة خمس مخطوطات،

ليس بينها ما يمكن عدّه أصلا أو اساساً في التحقيق. لكن يمكننا ايلاء المخطوطة (ج) أهمية خاصة لكونها كتبت عن نسخة مكتوبة بخط أحد تلاميذ المصنف، على الرغم مما فيها من أوهام وتصحيفات يمكن نسبتها الى أحد الناسخين، تلميذ المصنف أو من نسخ عنه. مما يجعل الاعتماد عليها كليًا في التحقيق غير مأمون. والى جانب هذه النسخ الخمس فقد رجعنا الى ما استطعنا الرجوع اليه من مصادر المؤلف التي اعتمدها، لتصويب هذه النقول أو توثيقها.

والمخطوطات الخمس هي:

١ ـ مخطوطة مكتبة جامعة كمبرج (ورمزها: ج)

رقم هذه المخطوطة (or.1431(8)) وتتألف من (٣٣) صفحة، في كلّ صفحة (١٧) سطرا. تتفق عموما في نصها مع مخطوطة (ر). لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، غير أن الناسخ نقل خاتمة النسخة التي نقل عنها وتشير الى من شهر رمضان المبارك سنة ست عشرة وألف

٢ ـ مخطوطة مكتبة جامعة برنستون (ورمزها: ر)

وتقع هذه الجامعة في مدينة نيو هافن في الولايات المتحدة الامريكية. رقم المخطوطة هو ٣١٣(Yahuda section — 313)٪ وتتألف من (١٦) صفحة، في كلّ صفحة (١٩) سطرا. وبسبب دقّة خطها وصغره صار من الصعب الاستفادة منها من غير الرجوع الى النسخ الأخرى. تاريخ نسخها ١١٣٠ هـ، وناسخها علي بن عبد الكريم.

٣ ـ مخطوطة برلين (ورمزها: ب)

ونوجد في المكتبة الوطنية ببرلين برقم ٪(7025) وتتألف من (١٨) صفحة، في كلّ صفحة (٢٣) سطرا. على هامش بعض صفحاتها تعليقات كتبت بخط أمين حلواني المدني (ت ١٨٩٨ م). وقد ضرب المدني على بعض كلمات المتن واضعا فوقها كلمات أخرى. تاريخ نسخها سنة ١٢٨١ هـ، ولم يذكر اسم الناسخ.

٤ ـ مخطوطة مكتبة طوبقبي (ورمزها: ط)

وهذه المكتبة في استانبول، والمخطوطة فيها برقم (7732). وتتألف من (٥٨) صفحة، في كل صفحة (١١) سطرا. ويتفق نصها مع (ب) قبل أن يضرب أمين المدني على بعض كلماتها. لم يذكر الناسخ ولا تأريخ النسخ.

٥ ـ مخطوطة مكتبة جامعة كمبرج الثانية (ورمزها: ك)

ورقمها فيها(or. 19) ، وتتألف من (٣٣) صفحة، في كلّ صفحة (١٥) سطرا. وتتميز هذه المخطوط بأن ناسخها كان يتصرّف في بعض كلماتها وعباراتها فيغيّر فيها ويبدّل، كما هو واضح في هامش النص المحقق. لم يذكر الناسخ ولا تأريخ النسخ.

والحمد لله على فضله

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْم[1]

الحَمْدُ للّهِ الذي وَفّقَ للنُّطْقِ الفَصِيْحِ مَنْ أرادَ، ووَقَفَ عن الحَقّ الصَّرِيحِ مَنْ لَزِمَ العِنادَ، والسَّلامُ[2] علَى سيّدِنَا مُحَمَّدٍ افصَحِ[3] مَنْ نَطَقَ بالضَّادِ، وعلَى الهِ واصْحَابهِ[4] المُنْقادينَ للصَّوابِ خيرَ انقيَاد، ورَضِيَ اللّهُ تَعالَى[5] عن العُلَماءِ الأمجاد، خُصُوصًا الذينَ إجتَهدُوا[6] لنفْعِ[7] العِبَاد، ودَوَّنُوا لَهُمْ مَا إن[8] نَظَرُوه بعَيْنِ التَّأمُّلِ والانتِقاد بَلَغهم غايةَ البُغيةِ والمُرَاد.

وبَعْدُ، فيَقُولُ المُفتقِرُ الى الغَنيِّ الجَواد، عليُّ بْنُ غانمٍ المَقدسيِّ الحَنَفيِّ الإعتقاد[9]: لمّا رَأَيْتُ بمحروسَةِ القَاهِرة، التي هي زَينُ البِلاد[10] كَثيراً مِن أفاضِلِ النَّاسِ فَضلاً عن الأوغاد[11]، يَخْرُجُونَ عن مُقتَضَى العَقْلِ والنَّقْلِ في النُّطْقِ بالضَّادِ، ويُنكِرُونَ على مَنْ وَافقَهَا لأنَّ مُخالفَتَها بينَهُمْ أمرٌ مُعْتَاد[12]، ويَرُومُونَ ان نَتبَعَهُم من غَيْرِ أَصْلٍ لَهُم اليهِ اسْتِنَاد، سِوَى التَّوارُثِ عن الآباءِ والأجْدَاد، مِنْ غيرِ رعَايةٍ لتَمهِيْدِ الأصُولِ، ولا هِدَايةٍ لتَسْدِيدِ الفُصُولِ، ولا تَبْصرةٍ فِيهَا[13] فيه إرشَاد ثم شَاعَ الإنكارُ علينَا في كلِّ نَاد، بَيْنَ كلِّ حاضِرٍ وبَاد. فأردتُ مع[14] طلبِ جَمْعٍ من الإخوانِ، وإشَارةٍ مِن بَعضِ[15] الأعيانِ، أنْ أزيلَ الغَبْنَ عن[16] عَينِ الرَّشَادِ، وأُفيْضَ من أعينِ الدّلائلِ العَقْليّةِ والنَّقْليةِ ما يُرَوّي كُلَّ صَاد. فَشرعتُ فيه مُعْتَرِفاً بقِصَرِ البَاعِ وقِلّةِ الزَّادِ مع[17] التوكّلِ على اللّهِ والاعتماد، سَائلاً من فضلهِ النفعَ به في المَعَادِ وسَمّيتُه: بُغْيَةَ المُرْتَادِ لتَصْحِيحِ الضَّاد.

وقبل الخوض في المرام، لا بُدّ من تمهيد الكلام، وتحرير المقام. فليُعلَمْ أنّ أصل هذه المسألة[١٩] أنهم ينطقون بالضاد ممزوجة بالذال المفخمة أو الطاء المهملة، وينكرون[٢٠] على مَنْ ينطِقُ بها قريبةً من الظاء المعجمة، بحيث يتوقف بعضهم أنه هي وليس كما توهمه.

فنقولُ: الكلامُ في إثباتِ ما أنكروهُ مُنحصِر[٢١] في مُقدّمةٍ، فيما يجبُ أنْ نُقدّمه، وفصلينِ مُحيطينِ من الدلائل بنوعَين، وخاتمة لتنبيهاتٍ ودَفعِ تمويهات.

أمّا

المُقدّمةُ

ففي بيانِ مخرجِها وما لها من الصِّفاتِ التي نَصَّ عليها[٢٢] العلماءُ الأثباتُ في الكتبِ المُعتبرات، ليكونَ الناظرُ على بصيرة من[٢٣] الدلائل الآتيات. فإنّ كُلّ حرفٍ له لفظ باعتبارِ مخرجه وصفته، فهما يحفظانه[٢٤] عن زيادته ونقصانه. وعند عرضه عليها[٢٥] تتحققُ[٢٦] صحتُه وسقمُه، كما تتحققُ[٢٧] صَراحةُ الدينار من ضربه عند إلقائه على صَلْد[٢٨]، كما قال الامام الشاطبي رضي الله عنه في «حرز الأماني[٢٩]»:

وهَاكَ موازينَ الحُروفِ وما حَكَى جهابذةُ النُّقّادِ فيها مُحَصِّلا

ولا رِيبةٌ في عينهنّ ولا رِبا وعندَ صَليلِ الزُّيفِ يَصدُقُ الأبتلا[٣٠]

وقد قيلَ إنّ المخرجَ يبينُ كميةَ الحرفِ كالميزان، وإن الصفة تُبيّنُ كيفيّته كالناقد. أمّا مخرجُها، فقال العلامةُ ابنُ الحاجب[٣١] في الشافية: «وللضاد أول إحدى حافتيه وما يليها من الأضراس»[٣٢]. وقال الجار بردي[٣٣] في «شرحها»: «وللضاد أول إحدى حافتي اللسان وما يليها من الاضراس التي في الجانب الإيسر أو الإيمن. والحافةُ: الجانبُ. وينبغي ان تَعلَم[٣٤] أنْ ليس المرادُ بأول إحدى حافتيه ما هو في مُقابلة اقصى اللسان وما يليه، لتأخّر ذكره الضادَ عن القاف والكاف، فإنّه دلّ على تأخر مخرجه عن مخرجيهما. وإذا أخر ذكره عن الجيم والشين والياء أيضا علم أن مُقابل مخرجها من حافة اللسان، لكن[٣٥] أقربُه إلى مقدم الفم بقليل، هو مخرجُ الضادِ. ثم إنّ اخراجها من الجانب الأيسر أيسرُ عند الأكثر وقد يستوي الجانبان[٣٦] عند البعض» انتهى[٣٧]. وهو يدلّ على أنّ معنى قولهم[٣٨]: وبعضهم يُخرجُها من الجانبين، أنّه يُخرجُها من احدهما تارةً ومن الآخر أخرى. وقال بعض شراح «ألفيّة ابنِ معطٍ»[٣٩]: وكان عُمرُ بنُ الخطّاب رضي الله عنه[٤٠] يُخرجها من الأيمن ومن الأيسر[٤١]، وهو أيضا فيما ذكرناه أشهر.

وأما صِفاتُها فمنها:

الجَهرُ[٤٢]

وهو اصطلاحاً حَبسُ عندَ النفسِ اللفظِ[٤٣] بالحرفِ لِقُوّةِ الاعتمادِ عليه، ولغةً الاعلان[٤٤]. وضدّه الهمسُ وهو اصطلاحاً جَرْيُ النّفَسِ عند اللفظ[٤٥] بالحرف لضعفِ الاعتماد على مخرجه، ولغةُ الخفاءُ. وقال ابنُ الحاجب في «شرح المفصل»: «وإنما سُمّيتْ المجهورةُ مجهورةً من قولهم[٤٦]: جهرت بالشيء اذا أعلنته، وذلك لأنه لمّا امتنعَ النفَسُ أن يجري معها انحصر الصوتُ بها فقوي التصويت بها وسُمّي قسيمُها مهموساً، أخذاً من الهَمْس الذي هو الإخفاءُ. لأنّه لما جَرى النّفَسُ معها لم يقو التصويتُ بها قُوّته في المجهورة فصارَ في التصويت[٤٧] بها نوعُ خفاءٍ لأنقسام النَّفَس عند النطق بها»، انتهى[٤٨].

وقد عدّها بعض المتأخرين في[٤٩] المهموسةِ في حروفٍ أُخر. قال ابنُ الحاجب: ولو قال هذا المعنى إنها بين المهموسة والمجهورة لكان أقرب.

ومن صفاتها:

الرخاوة[٥٥]

وهي جَريُ الصوتِ مع لفظها لضَعْفِ الاعتماد، وهي لغةً: اللّيْنُ، وضِدُّها الشِّدَّةُ: وهي حَبْسُ الصوتِ عند لفظها لقوة الاعتماد، وهي لغةً: القوةُ.

والبَيْنِيَّةُ

أيضاً، وهي كونُ الحرف يَجري معه بعضُ الصوتِ ويُحبَس بعضه، أو يَجري جَرياً ضعيفاً، منسوبٌ الى « بَيْنَ »، وهي[٥٦] التوسّطُ بينَ شيئين، كذا في « كنز[٥٧] المعاني[٥٨] ». في « شرح الشافية » للجار بردي، الحروفُ الشديدةُ حروفٌ يَنحصرُ جَريُ صوتِها عند إسكانها في مَخرجها. والرخوةُ بخلافها، فهي حروفٌ لا ينحصرُ جَريُ صوتِها عندَ إسكانها. وسُمّيَتْ الشديدةُ شديدةً مأخوذةً من الشدّةِ آلتي هي القوةُ، لأنّ الصوتَ لمّا آنحصر في مَخرَجِهِ ولم يَجْرِ آشتدّ، اي آمتنَعَ قَبولُه التَّليينَ[٥٩]، لأنّ الصوتَ إذا جَرى في مَخرجِهِ أشْبَهَ حَرْفَ اللّينِ. والرِّخْوةُ مأخوذةٌ من الرَّخاوَةِ آلتي هيَ اللّينُ[٦٠] لقَبولِهِ التّطويلَ بِجَرْيِ الصَّوْتِ في مَخرجه عندَ النُّطق[٦١].

ومنها الاستِعْلاء[٦٢]

وهو آرتفاعُ اللّسانِ الى الحَنَكِ الأعلى[٦٣]، عندَ اللّفظِ[٦٤]، وهوَ لُغَةً العُلُو[٦٥]، فَسُمّيتْ به تَجَوّزاً كما في « ليل نائم ». قيلَ: وَيَجوزُ أنْ تَكونَ[٦٦] تسميتُها به لِخُروجِ صوتِهَا مِن جِهَةِ العُلُوِّ، وكُلّ ما جَاءَ من عَالٍ فهو مُسْتَعْلٍ. وضدُّه: الإستِفال، وهو آنْحِطاطُ اللّسان عن الحَنَكِ عندَ اللّفظِ، وهو لغةً: الانْخِفاض.

ومنها الإطْباقُ[٦٧]

وهو تَلاقِي طَابِقَيّ الّسانِ والحَنَكِ الأعلى عندَ اللّفظِ[٦٨]، وهوَ أبلَغُ من العُلُوّ. ولغةً التلاصُقُ والتساوي، وفيه أيضاً تَجَوّزٌ لان المُطْبَقَ إنّما هو اللسانُ والحَنَك، وأمّا الحرفُ فهو مُطْبَقٌ عنده، وآختُصِرَ فقيلَ: مُطْبَقٌ، كما قيلَ للمشترك[٦٩] فيه: مشترَك، ومثله كثيرٌ. وضدُّه الانفتاحُ، وهو تجافي كلٍّ منهما عن الآخر، ولغةً الافتراق.

ومنها الإصمات[٧٠]

والمُصْمَتَةُ حروفٌ لا تَنْفَرد[٧١] في كلمةٍ رُبَاعيةٍ او خُماسيةٍ، كانُهم لمّا لَمْ يَجْعلوها مَنْطوقاً بها اصمتُوها اي جعلوها صامتةً، أو أصْمَتَ المتكلمونَ أنْ يجعلوا منها رُباعياً أو خُماسياً، وضدُّها المُذلَقَةُ، وهي ستةُ حروفٍ جُمِعَتْ في قولكَ: مر بنفل، سُمِّيَتْ به لخروجها من ذَلَقِ اللسانِ والشَّفَةِ أي طرفيها[٧٢]. والذّلاقةُ: السرعةُ في النُّطقِ، ولخِفّتِها لا تَخلو منها كلمةٌ رُباعيةٌ أو خُماسيةٌ إلّا شاذةً أو دخيلة في العربيّة، كعَسجد[٧٣].

هذه الصفاتُ المتضادّةُ آلتي لا يَخلو[٧٤] حرفٌ عنها، وبقي صفاتٌ تختصُ ببعضِ الحروفِ.

فمنها الصتم[٧٥]

والصتم: ما عدا حروفَ[٧٦] الحلقِ، سُمّيَتْ[٧٧] به لتمكّنها في خروجها من الفَمِ وآستحكامِهَا فيه، ولم تُسَمَّ[٧٨] الحلقيةُ به لعدمِ تمكّنِها ببعدِ حَيّزِها.

ومنها التفخيم[٧٩]

وهو تَسمينُ الحرفِ. وضدُّه: التّرقيقُ، لنحافته.[٨٠]

ومنها الأصالة[٨١]

وهو كونُ الحرفِ جزءاً لكلمةٍ، ويُقابَل بـ « فعل » وتكرُّرِ لام المنيف.[٨٢] ولمعرفتها طرقٌ في التصريف، وضدّها: الزيَادةُ، وهي بخلافها، وبَسْطُ الكلامِ عليْهَا في غيرِ هذا المحلِ.

ومنها الشَّجْريَّةُ[٨٣]

وهي كونُها تَخرجُ من شَجْرِ الفم اي مَفْرجه ومفتحه

٨٠/ أي لام الزيادة في فعلل

ومنها الإستطالة[82]

وهي كما قالَ الجَعْبَريُّ[83]: الإمتدادُ من أوّل حافّةِ اللسانِ الى آخرِها، لا كما قالَ مكّي[84]: لتمكّنها بالصِّفات[85]. والفرقُ بين المستطيلِ والممدود أنّ الأول جرى في مخرجه والثاني جرى في نفسهِ.

ومنها النَّفخ

وهو صوتٌ يَلحقُها عند الوقْفِ يُشْبهُ النفخَ. ذكرَ هذه الصفةَ الجَعْبَريُّ في كُتبِهِ والأستاذ ابو حيّان[87] في شرح التسهيل[88]

ومنها التفشّي[89]

حُكي عن بعضهم، وهو أنتشار[90]، الصوت عندَ اللفظ حتى يتصلَ بحرفِ الطرف وبالعكس[91]، وهو للشين بالاتفاق.

قال الجَعْبَريّ: والتحقيقُ أنّ الضادَ أنتشرَ بمخرجه وذلكَ بصوته.

وإنّما ذَكرنا هَذهِ الصِّفاتِ[92] مع أضدادِها لأنّ بعضَهم وَصَفَها بصفةٍ وبعضَهم وَصَفَها بضدِّها، فذكرنا الضّدَيْنِ لِتعلمَ الصّفةَ على القولَيْنِ، وللتكميلِ والتعويلِ على مَا قِيلَ بضِدها تَتَبيّنُ الأشياءُ[93].

الفصل الاول
فيما يَدلّ بالمعقُولِ على أنّ اللفظَ بالضّادِ كالظّاءِ المُعْجَمةِ هو المَقْبُولُ

وهيَ أدلّةٌ مُتعددةٌ لاحتْ لنا بالنّظرِ في المَنْقُول:

الاول: إنّ عُلمَاءَ هذا الفَنّ وغيرَهم تَعرّضُوا للفرقِ بينهُما وبَيّنُوا الألفاظَ التي تُقرأ[94] بالظّاءِ والتي تُقرأ بالضّادِ، في مُؤلفاتٍ لهم مُسْتقلّةٍ وغيرِ مُستقلّةٍ نظْمًا ونثْرًا. فمنهم:

١ ـ العَلاّمَةُ آبنُ الجَزَريّ[95] في مُقدّمتِه[96] المَشهورةِ في التّجْويدِ، ذَكَرَ الكَلِماتِ الّتي بالظّاءِ الوَاقِعَةِ في القُرآنِ ليُعْلَمَ أنّ مَا عَداها بالضّادِ.

٢ ـ ومنهم الأمامُ الشّاطِبيّ في ابياتِه[97] الّتي أولُها:

رُبَّ خظٍ لِكَظْمِ غَيْظٍ عَظيمِ
اظْفَرَ الظُّفْرِ بالغَلِيْظِ الظّلوم[98]

٣ ـ ومنهم الشيخُ عِزُّ الدينِ الرَّسْعَنِي[99] في أبياتِه[100] الّتي أوّلُها:

حَفِظْتُ لَفْظًا عَظيمَ الوعْظِ يُوقظُ مِنْ
ظَمِا لَظىً وشُواظِ الحَظْرِ والوَسَنِ

٤ ـ ومنهم الحافظُ أبو عَمْرو الدّاني[101] في أبياتِه[102] الّتي أوّلُها:

ظَفِرتْ شُواظُ بِحَظِّها من ظَلمِنا
فكَظمتُ غيْظَ عَظيمِ[103] مَا ظَننتُ بِنَا

٥ ـ ومنهم الحَرِيْري[104] في «مَقَامَاتِه»[105] نَظَم الكلماتِ الّتي هي بالظّاءِ مُطْلقًا في أبياتٍ أوّلُها:

أيّها السّائلي عن الضّادِ والظا ءِ لكي لا تُضِلّهُ الألفَاظُ
إنّ حِفْظَ الظاءاتِ يُغنيكَ فأسْتمعها[106] أستماعَ أمرئٍ لَهُ أستيقاظُ[107]

٦ ـ ومنهم الشَّيْخُ جَمَالُ الدِّيْنِ آبنُ مَالِكٍ[١٠٨]، عَملَ نحوَ سِتِّيْنَ بيْتاً كالحَريري[١٠٩]، اوّلها:

بِسَبْقِ شينٍ أوْ الجيمِ آستِبَانَةُ ظَا
أو كَافٍ او لامٍ ايضاً كاكْظُ مُلتَمِظَا

٧ ـ والأديبُ الأوحَدُ محمدُ بنُ احمدَ بن جَابرٍ الهَوَاريّ[١١٠] نَظَمَ قَصيْدَةً بديعةً في الفَرْقِ بينَهُمَا[١١١]. قالَ الشِّهَابُ القَسْطلاني[١١٢]: لمْ يُسْبَقْ الى مِثَالِهَا ولمْ يَنْسِجْ احد[١١٣] فيما عَلِمْتُ على مِنْوَالِهَا. وأوّلُهَا:

حَمْدُ الالهِ أجلُّ مَا يُتَكَلَّمُ
بدءٌ بِهِ فَلَهُ الثَّنَاءُ الأدْوَمُ
وعلى النبيِّ الهَاشِمِيِّ وآلهِ
ازكى صَلاةٍ عَرْفُهَا يُتَنَسَّمُ[١١٤]

٨ ـ والصّاحبُ بنُ عَبّادٍ[١١٥] ألّفَ في الفَرْقِ بينَهُما كتاباً نحو ثَلْثمائةِ وَرقةٍ[١١٦]، ثُمّ آختصرَهُ في نحو عَشْرةِ أوراق.

وغيرُ هَؤلاء جمٌّ كثيرٌ اعرضْنا عن ذكرهم خوفَ الإطالة[١١٧]، ولهذا آقتصرْنا مِن[١١٨] كلامهم على أوّلِ كلّ[١١٩] مقالةٍ. فياليتَ شِعْري لولا التّشابهُ بينَهُما لفظاً والإلتباسُ، حتى خفيَ الفرقُ بينَهُما على كثيرٍ من النّاس، لِمَ كانَ هذا الجمُّ الغفيرُ يُتعبون القلمَ او يسودون القِرطاس.

الثاني: إن الضادَ ليسَتْ لُغةِ التُركِ بَلْ مخصوصةً باللغةِ العربية، كما أشارَ اليه ابو الطيّبِ في قوله:

وبِهِم فَخرُ كلِّ مَن نَطَقَ الضَّا
دَ وعَوذُ الجاني[١٢٠] وغَوثُ الطَّريدِ[١٢١]

ودَلّ عليه قولُ الأستاذِ أبي حيّان في كتابٍ له في اللُّغةِ التُركية: [١٢٢] « حروفُ المُعجم في هذا اللّسانِ ثلاثةٌ وعشرونَ حرفاً[١٢٣] »، وسَردَها وعن الضّادِ جرّدَها. ثُمّ قال[١٢٤] « ومَتى وُجِدَ في بعضِ الكلام حَرْفٌ غيرُ هذه فيُعلَمُ أنّ تلكَ الكلمةَ غيرُ تُركيّةٍ بَلْ مَنقولةٌ من لغةٍ غيرِها[١٢٥]. »

وقالَ الشِّهَابُ النُّصيبي[١٢٦] في شرحِ ألفيّة آبن معطٍ بعدَ ذِكْرِ مَخرجِ الضّادِ: « [١٢٧] وهومن خواص اللُّغةِ العربيّةِ لا يُوجَدُ في غيرِها[١٢٨]».

وقالَ الإمامُ البُرهانُ الجَعْبَريُّ في كتابه عُقُودِ الجُمَانِ[١٢٩]:

والعُرْبُ خُصَّ بِضَادِهَا وتَكَثّرَتْ
بالظَّا وثَا والذالِ[١٣٠] فاستمِعانِ[١٣١]

وقَالَ في القَامُوس: « والضّادُ حرفُ هجاءٍ للعربِ خاصةً ». وقَالَ الجَارْبَرْدي في « شرحِ الشّافية[١٣٢] »: « ولا ضَادَ إلّا في العربيّة، ولذلكَ قالَ صلّى الله عليه وسَلّمَ: أنَا أفصحُ من تَكَلّمَ بالضّادِ[١٣٣] »، لكِنْ قالَ القَسْطلاني في « لَطائف الإشارات » بعد ذكر الحديث[١٣٤] بلفظ: أنَا أفصحُ مَنْ نَطَقَ بالضّادِ: « إلّا أنه لا أصلَ له كَمَا قالَ الحافِظُ الكبيرُ آسماعيلُ بنُ كَثِيْرٍ الحَنْبلي[١٣٥]، وذكرهُ الحكرى[١٣٦] في « النجوم[١٣٧] » ساكتاً عليه[١٣٨] »، انتهى.

إذا عُلِمَ ذلكَ فليسَ مَفقُوداً في لُغَةِ التّركِ إلّا الضّاد الشّبيهة بالظّاء، اما هذا الحَرْفُ آلذي يُشْبِه الدّالَ المُفَخّمَة[١٣٩] أو الطّاءَ المُهْمَلَةَ آلذي يَنْطِقُ بهِ أكْثَرُ المِصْرِيِّين[١٤٠] ولْنُسَمّهِ بالضّاد الطّائيّة، فَمَوْجُودٌ في لُغَةِ التّركِ بَل[١٤١] في أكثرِ ألفَاظِهِم، كَمَا يَشْهَدُ العارفُ بلغَتِهم[١٤٢] بلِ السّامعُ لكلامِهم، والمَوجودُ غيرُ المَفقودِ، وبذلكَ يَتُمّ[١٤٣] المَقصُود.

الثالث: إنّ الفُقَهَاءَ ذكَرُوا أحكَامَ مَنْ يُبدِلُ الضّادَ ظَاءً، قالَ في « الذخيرة[١٤٤] »: « من[١٤٥] يأتِ بالظّاء مكَانَ الضّادِ، وبالضّادِ مكانَ الظّاءِ، فالّذي يَنْبغي أنْ تَفسُدَ صَلاتَه[١٤٦]، وهو قولُ عَامّةِ المَشَايخِ. واستَحسَنَ بعضُ مشَايخنا وقَالُوا بعَدمِ الفَسَادِ للضّرُورَةِ في حَقِّ العَوَام. » وقَالَ الشيخُ خَليْلُ المَالِكيّ[١٤٧] في مُختَصَره[١٤٨]: « وهل بلاحن مُطلَقاً أو في الفَاتِحَةِ وبغَيْرِ مُمَيّزٍ بينَ ضَادٍ وظَاءٍ خِلافٌ. »

وقال الْامَامُ النَّوَويّ[149] في مِنهاجِهِ[150]: ولَوْ ابدلَ ضاداً بظاء لم يَصحّ في الأصحّ. وقالَ الشيخُ علاءُ الدين المَرداوي[151] الحنبلي في «تنقيحه[152]»: ولو ابدل حرفاً لم يصحّ الأضادُ «المَغْضوبِ عَلَيْهِم وَلا[153] الضَّالّينْ[154]» بظاءٍ[155] فيَصحّ[156]. ولم يتعرضوا لأحكام مَنْ يُبْدِلُها بحرفِ غَيْرِ الظّاءِ كَمَا تَعَرّضُوا لأحكامِ مَنْ يُبْدِلُهَا به، فَلَوْلا التَّشابُهُ بينَهُمَا لَمَا كانُوا يَفْعَلُون ذلك.

الرابع: إنَّ بعضِ العُلَماء وَصَفَها بالتَّفَشِّي، ولا تَفَشِّيَ فيها إلاّ إذا كانتْ شَبيهةً بالظاءِ[157]، أمّا الضّادُ الطائية فلا تَفَشِّيَ فيها[158] وقد سَبَقَ ذكرُ التَّفَشّي ومَعْنَاه ولذلكَ مَا أعدناه.

الخامس: إنّهم ذَكَرُوا أنَّ مِن صِفَاتِها النَّفْخُ، ويُشارِكُها فيه الظّاءُ والذالُ والزاي، ولا يتَحقّقُ ذلكَ إلاّ في الضاد الشَّبِيهَةِ بالظّاءِ، أمّا الضّادُ الطائيةُ فلا تُوجَدُ فيها هذهِ الصفةُ، كَمَا يَشْهد به من احاطَ بالمُقَدِّمةِ مَعرفةً ولكونِها تُشارِكُ الزايَ والظاءَ في هذه الصفة ونحوِها قد يَجعلُها العَرَبُ في مُقابِلَتِها في قَوافي الشِّعر. قالَ عبدُ اللطيفِ البَغْدادي[159] في «شَرْحِ نَقْدِ الشِّعْر» لقُدامة[160] في باب الإكفاء): «قالَ بعضُ العُلَماءِ أختلافُ حرفِ الرَّوِيِّ هو الاكفاء، وهو غَلَطٌ من العَرَبِ ولا يَجوزُ لغيرهم، وإنما يَغْلَطُون فيه بتقارُبِ الحُروفِ، وانشد:

كــأنَّ أصــواتَ الــقَـطَا المُـنْـقَـضِّ
بـالـلـيـلِ أصـواتُ الحَـصَـا المُـنْـقَـزِّ»

ولاشَكَّ أنَّ الضّادَ الطائيّةَ بَعيدةٌ عن الزاي في الصوتِ بمراحل، وأنَّ القريبَ منها هي الضّادُ الشَّبِيْهَةُ بالظاءِ. قلتُ:[161] ومن هُنا أيضاً سَاغ[162] ما عَمله بعضُهم من[163] اللغزِ في الخَيْمةِ بقوله:

ومَـضـروبـةٍ مـن غـيـرِ جُـرْمٍ أتـتْ بـه
إذا مـا هَـدَى بـدرُ الأنـامِ أضَـلّتِ

ومّما يَنْحو هذا النحوَ ما ذَكرهُ الصَّلاحُ الصَّفَدي[164] في كتاب «فَضِّ الختام عن التَّوْرِيَةِ والاستخدام[165]» حيث قالَ: الاصل[166] الرابعُ: فيمَا يَحصلُ من الوَهْمِ والاشتراكِ، أنشدني بعضُهم لأبي الحُسين الجَزّار[167]، ولم اتحقّق نسبةَ ذلكَ إليهِ لأنّ أبا الحُسين يَجلّ قَدْرُه عن الوُقوعِ في مِثْلِ هذا:

وقـائـلٍ قـالَ مـا اعـددتَ مِـن أُهُـبِ
لـذا الـشـتـاءِ وذَا الـبَـرْدِ الّـذي عَـرَضـا
فـقـلـتُ دَعْـنـي فـقـد اعـددتُ لي بَـدَنـاً
مُـسـلّـخـاً[168] وشَـقّـاً في الـقَـلْـبِ قـد قُـرِضـا

وقد وَهَمَ الشّاعرُ في قولِهِ: قُرِضَ[169]، لأنّ الذي يُدْبَغُ به إنّمَا هو بالظّاءِ، وقد نصّوا على ذلك وهو اشهرُ من ان يُنبّه عليه. والقرضُ بمعنى القَطْعِ بالضاد لَيس إلاّ، والقافيةُ ضاديةٌ كما ترى، ولكنَّ الشّاعرَ ما قَصّر[170] في قوله: وشَقّاً، وتَركيبهُ هذا من حَرفٍ واسم. وجعلَه نَوعاً من أنواعِ الفِرَاء»، انتهى. قلتُ: والعذرُ للشّاعر ظاهر[171] من أشتباهِ الحَرفين كَما بينّاهُ. ولا يَخْفَى انَّ القَرظَ في العُرْفِ نَوْعٌ من الفِرَاءِ وهو المناسبُ للمقام. فقولهُ: الذي يُدْبَغُ به، فيه تسامحٌ. وبالجملة فلا يَبْعُد أنتسابُ هذا الشِّعرِ الحَسن[172] الى أبي الحسين.

السادس: إنّهم ذكرُوا من صِفاتِها الاستطالةَ، كَمَا مَرّ ذكرُها ومعناها، وهي المُمَيِّزةُ لَهَا عن الظاءِ، ولا يُوجَدُ في الضّادِ الطّائيةِ صفةُ الاستطالةِ.

السابع: إنهم(١٧٣) ذكروا أنّ من صفاتها الرخاوةَ، وهذا شديدُ الدّلالةِ عند مَنْ ليسَ عندَه غباوةٌ. فإنّه لا رخاوةَ فيها إلاّ اذا كانت شبيهةً بالظاءِ. أمّا الضادُ الطائيّةُ فمشوبةٌ بالدّالِ أو(١٧٤) الطاءِ المُهْمَلةِ، وكلٌّ منهُما حَرفٌ شديدٌ، فكذا ما هو بينهما. بَلْ مَنْ عرفَ معنى الشّدةِ والرّخاوةِ، وقد قدّمْنا هما في المُقدّمةِ، يجدْ هذا الحرفَ(١٧٥) مُتّصِفاً بالشّدةِ قطعاً، مع قطعِ النظرِ عن الذالِ والظاءِ(١٧٦).

الثامن: إنّ هذا الحرفَ(١٧٧) صعبٌ على اللّسانِ، نَصَّ على ذلك عُلماءُ هذا الشأنِ وفرسانُ هذا الميدانِ، وحكموا بأنّ الراجلَ في التجويدِ والإتقانِ لا يَقدِرُ على تحقيقِها بَلْ بعضُ كبارِ(١٧٨) الفُرسانِ. قال الإمامُ السّخاوي(١٧٩) في « عُمْدةِ المُفيدِ(١٨٠) »:

والضّادُ حَرْفٌ مُسْتطيلٌ مُطْبَقٌ
جَهْرٌ يَكِلُّ لديهِ كُلُّ لسانِ
حاشا لسانٍ بالفصاحةِ قيّمٍ
ذربٍ(١٨١) لأحكامِ الحروفِ مُعانِ(١٨٢)

وقالَ الأستاذُ أبوحيّان في « شرحِ التّسهيلِ »: « والضّادُ من أصعبِ الحروفِ الّتي انْفردتْ العربُ بكثرةِ استعمالِه ». وقالَ الشيخُ أبومحمدٍ مكّيُّ بنُ أبي طالبٍ في « الرِّعايةِ »: « ولا بُدّ(١٨٣) من التّحفُّظِ بلفظِ الضّادِ حيثُ وَقَعَ، فهو أمرٌ يُقصِّرُ فيه أكثرُ مَنْ رأيتُ من القُرّاءِ والأئمةِ، لصُعوبتِهِ(١٨٤) على مَنْ لم يُدرَّبْ(١٨٥) فيه. فلا بُدَّ للقارىءِ المُجوِّدِ أنْ يلفظَ بالضّادِ مُفخّمةً(١٨٦) مُستعليةً مُطبقةً مُستطيلةً، فيُظهِرُ صوتَ خروجِ الرّيحِ عندَ ضَغْطِ حافّةِ اللّسانِ لِما(١٨٧) يليه من الأضراسِ عندَ اللفظِ بها. ومَتى فَرّطَ في ذلك أتى بلفظِ الظاءِ والذّالِ (١٨٨)، فيكونُ مُبدِلاً ومُغيّراً. والضّادُ من(١٩٠) أصعبِ الحروفِ(١٩١) على اللافِظِ، فمتى لم يتكلّفْ القارئ إخراجَها على حقّها أتى بغيرِ لفظِها وأخلّ بقراءتهِ. ومَتى(١٩٢) تكلّفَ ذلك وتمادى عليه صارَ له التجويدُ بلفظِها عادةً وطبعاً وسجيةً(١٩٣) ».

وقالَ العلامةُ ابنُ الجزري في « النّشرِ »: « والضّادُ انْفَرَدَ بالاستطالةِ، وليسَ من الحروفِ ما يَعْسُرُ على اللسانِ مثلُه، فإنّ ألسنةَ النّاسِ فيه مُختلفةٌ وقَلّ مَنْ يُحسِنُه، فمنهم مَنْ يُخرِجُهُ ظاءً(١٩٤)، ومنهم من يُمزِجُه(١٩٥) بالذّالِ(١٩٦)، ومنهم من يَجعلهُ لاماً مُفخّمةً، ومنهم من يُشِمُّه الزايَ. وكلُّ ذلكَ لا يجُوزُ(١٩٧) »، انتهى.

فإذا كانَتْ الضادُ العربيّةُ بهذهِ(١٩٨) المرتبةِ من الصُعُوبةِ، وأنتَ ترى أنْ لا صُعُوبةَ في الضّادِ الطائيّةِ بَلْ هيَ في غايةِ السُهولةِ على اللّسانِ، يَستوي في النُّطقِ بها(١٩٩) العَالِمُ والجاهِلُ، والفارِسُ في هذا المَيدانِ والرّاجِلُ، فإنّكَ تحكمُ بأنّ الضّادَ الطائيةَ بعيدةٌ عَنْ الضّادِ العربيّةِ بمراحلَ.

التاسع: إنّ المخرجَ المنصوصَ عليه للضّادِ في الكتُبِ المَعروفةِ المتداولةِ ليسَ إلاّ للضّادِ(٢٠٠) الشبيهةِ بالظاءِ المُعجمةِ لا للطائيّةِ. فإنهم قالوا في مَعرفةِ مَخرجِ الحَرْفِ: أنْ تُسكّنَه وتُدخلَ عليهِ همزةَ وصْلٍ وتنظرَ أينَ ينتهي الصوتُ، فحيثُ انتهى فثَمّ مَخرجُه. مثلا تقولُ: ابْ، فتجدُ الشّفتَين قد أُطبقَتْ احداهُما على الأخرى، وهو مخرجُ الباءِ. وأنتَ إذا نطقتَ بالضّادِ الطائيّةِ وفعلتَ ما تقدّمَ ذكرُه لا تجدُ الصوتَ ينتهي إلاّ الى طرفِ اللّسانِ و أعلى الحَنَكِ، وهو مخرجُ الدّالِ والطّاءِ(٢٠١) والتّاءِ، ولم نَرَ أحداً ذكرَ أنّ مخرجَ الضّادِ من هذا المحلّ، بَلْ ما ذكرناهُ لَها من المخرجِ مذكورٌ في كتُبٍ لا تُحصى في عِلْمِ القراءاتِ(٢٠٢) وعِلْمِ النحوِ(٢٠٣)، مثل كتبِ الإمامِ العَلامةِ ابنِ الجَزري والامامِ الشّاطبي والعَلاّمةِ الجَعْبَريّ والشيخِ أبي محمدٍ مكّي والشّيخِ جمالِ الدين مالكٍ وأبي مُعطٍ(٢٠٤) وابنِ الحاجبِ والزمخشري(٢٠٥) وأبي حيّان وغيرِهم. وما نُقِلَ عن الخليلِ(٢٠٦) مِن(٢٠٧) أنها شَجْريّةٌ فسيجيءُ الكلامُ عليه إنْ شاءَ اللهُ تعالى(٢٠٨).

فإنْ قيلَ: نحنُ نَرْوي(٢٠٩) هذهِ الضّادَ الطائيةَ بالمُشافهةِ عن الشّيوخِ الرّاوينَ لَها عن شيوخِهم بالإسنادِ المُتّصلِ بأئمةِ القُرّاءِ البالغِ الى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّمَ، قُلنا: لا عِبْرةَ بالرِّوايةِ المُخالفةِ للدِّرايةِ(٢١٠)، إذْ شَرْطُ قَبولِ القِراءةِ أنْ تُوافقَ العربيةَ، وقد بيّنّا مُخالفتَها لِما تَواتَرَ في كتُبِ العَربيّةِ والقِراءاتِ(٢١١). قالَ الأستاذُ أبوحيان في « شرحِ التسهيلِ »: « إنّما ذكرَ النحويونَ صفاتِ الحروفِ لفائدتينِ، إحداهُما لأجلِ الادغامِ »، ثم قال: « والفائدةُ الثانيةُ، وهي الأولى في الحَقيقةِ، بَيانُ الحروفِ(٢١٢) حتّى يَنطقَ مَنْ ليسَ بعربيٍّ بمِثْلِ ما ينطِقُ العربيُّ، فهُو كبيانِ رَفْعِ الفاعلِ ونَصْبِ المَفعولِ، فكما أنّ نصْبَ الفاعلِ ورفعَ المَفعولِ لحْنٌ و

العربيّة كذلك[٢١٣] النّطق[٢١٤] بحروفِها مُخالفةَ مخارجها لِما رُوِيَ عن العَرَبِ في النُّطقِ بها لحن[٢١٥] أيضاً. وتَفْصيلِ هذا الجَواب لا يَليقُ
الكِتاب.
العاشر: إنّ من أوصافِها الشُّجْريّة، لقّبها بها صاحبُ القَدْرِ الجليل إمَامُ النُّحو الخليل[٢١٦]. ولا يَتأتّى ذلك إلاّ إذا كانَتْ شبيهةً
بالظاءِ، فإنّ الضادَ الطائيّةَ تَخرجُ[٢١٧] من طَرَفِ اللّسانِ لا مِنْ شَجْرِ الفَمِ، وسَيأتي لذلك مزيدُ بيانٍ إنْ شاءَ الله.
الحادي عشر: قولُهم في صِفَةِ الإطبَاقِ: « ولولا الأطباق لصارتْ الطاءُ دالاً والصادُ سيناً والظّاءُ ذالاً ولخرجَتْ الضادُ من الكَلام اذ
لا يخرجُ من موضِعها غيرُها »، هذا نَصُّ كلامِ الأستاذ أبي حَيان في « شَرْحِ التسْهيلِ »، ومثلهُ في شرحِ المُفَصّل لأبنِ يَعيش[٢١٨].
فهذا كما ترى يَخُصّ[٢١٩] الضادَ الشبيهةَ بالظاءِ، أمّا الطائيّةُ فيَخرجُ[٢٢٠] من مخرجِها الحروفُ الثلاثةُ النّطعيةُ، كما يَشْهد به الحِسّ
والقاعدةِ المَعْروفةِ في مَعرفةِ مَخْرجِ الحَرْفِ. فلو كانَتْ الطائيّةُ عَربيةً[٢٢١] لوُصِفَتْ بالنّطعية كما وُصِفَتْ أخواتُها، ولَقَالوا: لولا
الإطباقُ لصارتْ الضّادُ دالاً، بَدَلَ قولِهم: لخرجَتْ من الكلام، كما لا يَخفى على ذوي الأفهام.
الثّاني عشر: إنّ أهلَ مكةَ[٢٢٢]، الّتي هي مَنْشَأُ النبيّ صلى الله عليه وسلَّم، الذي هو سيّدُ العَرَبِ[٢٢٣]، ومَا وَالاها[٢٢٤] من بلادِ
الحجَاز، الّتي هي[٢٢٥] محلُ العَرَبِ وموطنُهم إنّما يَنطِقونَ بالضّادِ شبيهةً بالظاءِ المُعجمة، ولا يُسْمعُ منْ أحَدٍ منهم هذهِ الطائيّةُ،
وهم[٢٢٦] نِعْمَ المُقتدَى[٢٢٧] لِمَنْ رامَ في هذا السُّبيلِ الأهتداء.

الفَصْلُ الثّاني
فيْما يَدلُّ بالتّصْريح علَى أنّ التلفُّظَ بالضّادِ
شبيهٌ بالظاءِ هو الصحيحُ

وهو المَنقُولُ من كلامِ الفُحولِ[٢٢٨] المُتلقّى كلامُهم بالقَبُولِ.

٦٦٦هـ

الاوّلُ: كلامُ مُحمّد بنِ عَتيقِ بنِ عليّ التّجيبي الازدي[٢٢٩] في « الدُّرَرِ المُكَلّلة في الفَرْق بينَ الحُروف المشكلة[٢٣٠] »:

الـضّـادُ والـظّـاءُ لـقُـرْبِ الـمَـخْـرجِ
قـد يُـؤذِنَـانِ بـالْـتِـبَـاسِ الـمَـنْـهَـجِ

الثاني: ايضاً في كتابه المَذكورِ بعدَ ذِكره الظاءَ:

ويَـكْـثُرُ الـتِـبَـاسُـهـا بـالـضّـادِ
إلاّ عـلَى الجَـهَـابِـذِ[٢٣١] الـنُّـقّـاد

الثالث: قَولُ الأديب الأوحَدِ محمدِ بنِ جابرِ الهواريّ المذكورُ في قصيدتِه المَذكورة[٢٣٢]:

واقُـولُ فـيـمَا بـعْـدَ[٢٣٣] ذلـك إنّـه
لـلظّاءِ بـالـضّـادِ الـتـبـاسٌ يُـعْـلَمُ
فـرأيـتُ حَـصْـرَ الـضّـادِ آكَـدَ وَاجِـب
لـيـبـينَ أنّ الـغَـيْرَ[٢٣٤] ضَـادٌ تُـرْسَـمُ

الرابع: قَوْلُ الإمام السّخاوي في « عُمْدَةِ المُفيْدِ » بعد انْ ذكرَ الضادَ وأنّهُ حَرْفٌ صَعْبٌ:

مَـيِّـزْهُ بـالإيـضـاحِ عَـن ظَـاءٍ فـفـي
« اضـلَلْن[٢٣٥] » او في « غـيض[٢٣٦] » يـشـتـبـهـانِ
وكـذَاكَ « محـتـضـر[٢٣٧] » و « نَـاضِـرةٌ إلى[٢٣٨] »
و « لا يَحض[٢٣٩] » وخُـذه[٢٤٠] ذا إذعَـانِ[٢٤١]

الخامس: قولُ العلّامة ابنِ الجزري في مُقدّمته المشهورة في التّجويد:

والضّاد باستطالةٍ ومخرج ميّزْ من الظّاءِ وكلّها تجي(٦١)

وتقديمُ المجرورِ يُفيدُ التّخصيصَ فيَدلُ على أنّ التّمييزَ بينهما ليسَ إلّا بالمَخرج ,والاستطالة، وأنّها مُشاركةٌ لها في الصّوت

السادس: قولُ العلامةِ البرهانِ الجعبري في شرحِ الشّاطبيّة: « ولفظُها، يعني لفظ(٦٢) الضّاد، يُضارعُ لفظَ الظّاءِ لأنّهما(٦٣) أكثر الحروف تناسباً في الصفة ».

السابع: قولُه في كتابه « عُقود الجُمان في تجويدِ القرآن »:

والظّاءُ اختي(٦٤) الضّاد في كلّ الحُلى
وبالاستطالة خولف الحرفان(٦٥)

أي(٦٦) مع مخرج.

الثامن: قولُ الشّيخ بَدر الدّين المعروف(٦٧) بابنِ أمّ قاسِم(٦٨) في « شرح الواضحة في تجويد الفاتحة »(٦٩) » عند قوله(٧٠)

وللضّاد كالظّلال جوزه فارقاً
بمخرجه مع وصفه المتعدد(٧١)

بعد أنْ ذكر مخرجها كما ذكرناه وصفاتها والأبيات التي تدلُّ على صُعوبتِها من كلام السّخاوي التي ذكرناها(٧٢)، قال: وشارك(٧٣) الظّاءُ الضادَ في الاستعلاء، والجهر والإطباق والتّفخيم(٧٤) ولم يُشاركه في المخرج، ولمُشاركته له في هذه الصفات اشتدّ شبهُهُ له(٧٥) وعسرت التّفرقةُ بينهما واحتيج الى الرّياضة التّامة.(٧٦)

التاسع: قولُ الشيخ أبي محمد مَكّي بن أبي طالب في كتابه « الرعاية » في باب الضّاد، بعْد أنْ ذكر أنّه يجبُ التّحفظ بها إذا أتى بعدها حرفُ إطباق: وكذلك إن(٧٧) كان الثاني مُشدّداً نحو « بعضَ الظالم(٧٨) »، فهذا لست تخاف(٧٩) من دخول الادغام فيه، لأنّ المُشدّد لا يُدغم فيه شيء(٨٠) لأنّ التشديدَ الذي فيه من الإدغام كاف(٨١)، ولا يدخل إدغامٌ على إدغام(٨٢)، فاعرف هذا ولكن تخاف أن تلفظ(٨٣) بالأوّل مثل لفظك(٨٤) بالثاني لتقاربِ المُشابهة(٨٥) والإلفاظ(٨٦) في الظاء والضّاد »(٨٧).

العاشر: قولُه في كتابه المذكور في باب الظّاء: « والظّاءُ حرفٌ يُشبهُ لفظهُ في السّمع لفظَ الضّاد، لأنّهما من(٨٨) الحروف المستعلية ومن الحروفِ المجهورة، ولولا اختلافُ المخرجين لهُما(٨٩) وزيادةُ الإستطالةِ التي في الضّاد لكانت الظّاءُ ضاداً(٩٠) »!

الحادي عشر: قولُه في باب الضّاد: والضّادُ يُشبه(٩١) لفظُها(٩٢) بلفظ(٩٣) الظّاء، لأنّها من حُروفِ الإطباق ومن الحروف المستعلية ومن الحروف المجهورة ولولا اختلاف المخرجين وما في الضّاد من الاستطالة لكانَ لفظهما واحداً ولم تختلفا في السمع »(٩٤).

الثاني عشر: قول العلامة ابن الجزري المشهود له بكمال فضله الموصوف بأنّه لم تسمح الأعصار بمثله. وكفى بذلك موجباً لاتباع قوله في كتابه « التمهيد » الذي كتبه في القاهرة للعزيّة: « واعلم أنّ هذا الحرف ليس في الحروف حرفٌ يعسُر على اللّسان غيرُه(٩٥)، والناسُ يتفاضلون(٩٦) فيه فمنهم منْ يجعله(٩٧) ظاءً مطلقاً، لأنّه يُشارك الظاءَ في صفاته كلّها ويزيدُ عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالةُ واختلافُ المخرجين لكانت ظاءً، وهم أكثرُ الشاميين وبعضُ أهل الشرق(٩٨) وهذا لا يجوزُ في كلامِ الله تعالى لمخالفته المعنَى الذي أرادَهُ الله تعالى. » ثُمّ قال: « ومنهم مَنْ لا يُوصِلها الى مخرجها بَلْ يخرجها(٩٩) دونه ممزوجةً بالطّاء المُهملة لا يقدرونَ على غير ذلك، وهم أكثرُ المصريينَ وبعضُ أهل الغرب(١٠٠). ومنهم من يُخرجُها لاماً(١٠١) مُفخّمة، وهم أكثرُ الزّيالعة(١٠٢) ومن ضاهاهم. ثم قال: « واعلم أنّ هذا الحرف خاصةً إذا لم يقدرْ الشّخصُ على إخراجه منْ مَخرجه بطبعه لا يقدرُ عليه بكلفة ولا

تعليم »، إنتهى.

وإذا وصل جوادُ القَلم في تتبّع النقول في مَيدانِ المنقول، بعدَما أسلفناهُ من المعقول إلى هذا الأمَدِ[٢٨٧] من الإفصاح[٢٨٨]، حانَ أن يُصاحَ: أطفِءِ المِصْباحَ فقَدْ طلعَ الصباحُ. وأمّا:

الخاتمةُ

ففيها تنبيهاتٌ دافعةٌ لتمويهاتٍ[٢٨٩]

الأول: إنّه ليسَ مُرادي بكونِ الضّادِ شبيهةً بالظّاءِ وقريبةً منها كونَها مَمزوجةً بها غايةَ الامتزاجِ، بحيثُ يَخفى الفَرْقُ بينَهما على المُجيدِ التَّجْويدِ، فإنّها حينئذٍ تكون حَرفاً خارجاً عن الحُروفِ العربيّةِ المُستعملةِ، كما تقرّرَ في محلّه من كُتُبِ النَّحْوِ والقِراءاتِ، وتُسمّى بالضّادِ الضعيفةِ[٢٩٠] وهي التي لم يُشْبَع[٢٩١] مخرجُها ولم يُعْتَمدْ عليه، ولكنْ يُخفَّف ويُختلس[٢٩٢] فيَضْعُفُ إطباقُها كما نُقِلَ عن أبي عليّ[٢٩٣]. وقال ابنُ خروف[٢٩٤]: هي[٢٩٥] المحرّفَةُ عن مخرجِها يَميناً وشِمالاً كما ذكر سيبويه[٢٩٦]، بَلْ أردتُ ما أرادهُ العلماءُ السابقُ ذكرهم في نُصوصِهم المذكورةِ في كتبِهم المشْهورةِ.

فإن قلتَ: قد قالَ الجَعْبَريّ في « حُدود الإتقان[٢٩٧] »:

الظّاءُ واطـى الـضـادِ[٢٩٨] في	أوصـافـه
لا قـربـه فـتـعـسّـرَ[٢٩٩]	الـلـفـظانِ

القربَ بينهما[٣٠٠].

قلتُ: يَتعيّنُ حملُ القربِ المَنفيّ هنا[٣٠١] على القُرْبِ في المَخرجِ دونَ القُرْبِ في اللّفظِ، جَمْعاً بينَ كلامِه هذا وكلامِه في « شرح الشاطبية » وغيرِه المنقولِ عنه فيما مَرّ، وليوافِقَ كلامَ غيرِه من العُلماءِ السابقِ ذكرهم.

فإنْ قلتَ: فما تصنعُ بدلائلك[٣٠٢] النقليّةِ المنقولةِ[٣٠٣] من كتابِ « الدُّرَر المُكَلَّلة »، فإنّهُ أثبتَ الفرقَ (القرب)[٣٠٤] بينَهما صَريحاً[٣٠٥].

قلتُ وباللهِ التّوفيقُ: يُحْمَلُ القربُ المُثْبَتُ في كلامِه على القُرْبِ باعتبارِ آخِرِ مخرجِها، والقُربُ المَنْفيّ في كلامِ غيرِه على القربِ باعتبارِ أول مخرجِها، فاحفظْ هذا واعطفْ عليه ما سيأتي في التّنبيه الأخيرِ فإنّهُ به جَديرٌ.

فإن قيل: إذا كانَتْ بعيدةً عنها في المَخرجِ، ولو باعتبارٍ، فما السِّرُّ في تقاربِها لفظاً وتشابُهِها سمعاً؟، فإنّ للبعدِ في المخرجِ مدخلاً في البعد[٣٠٦] في اللّفظ.

قلتُ: ظهرَ لي بفضلِ اللهِ الجليلِ ما لعلّه يَرْوي الغليلَ ويَشْفي العَليلَ[٣٠٧]، وهو أنّ تشابُهَ المَخرجَين، وإنْ كانا بَعيدين، سببٌ لتشابُهِ لفظي الحرفين[٣٠٨]، فإنّ مخرجَ الظاءِ من طَرَفِ اللّسانِ وأطرافِ الأسنانِ.[٣٠٩]. ومخرجَ الضّادِ من حافَةِ اللّسانِ وما يَليه من الأضراسِ التي هي من جِنْسِ الأسنانِ. ولا يَخفى أنّ بينَ طرفِ اللّسانِ وحافتِه مُشابَهةً من حيثُ أنّ كلّاً منهما نِهايةُ مَساحةِ جُرْمِ اللسانِ، فالطرفُ نهايتُه من جهةِ مُقدّمِ الفَمِ، والحافةُ نهايتُه من جهةِ يَسارِ الفَمِ أو يَمينِه. فمخرجُ كلٍّ من الظّاءِ والضّادِ نهايةُ اللسانِ وبعضِ الأسنانِ، فلا جَرَمَ تَشابَهَ منهما اللفظانِ. ولعلّ هذا، واللهُ سبحانَه وتعالى أعلمُ، هُوَ السببُ في اشتراكِهما في تلك الصفاتِ المذكورةِ.

قلتُ[٣١٠]: بَعْدَ ما كتبتُ هذا بمدةٍ مَديدةٍ اطلعتُ على ما يُوافقُه من كلامِ الإمامِ الجليلِ الشيخِ تقيّ الدّينِ بن تَيْميّةَ الحنبلي[٣١١]، نَقَلَهُ عنه في « الإقناع في فقه الامام أحمد »، فإنّهُ علّلَ لعدمِ بُطْلانِ الصّلاةِ في إبْدالِ ضادِ « المَغضوب » و« الضالين » بأنّ كلّاً منهما مِنْ طَرَفِ اللّسانِ وبينَ الإسنانِ، ولذلك كانَ مخرجُ الصّوتِ واحداً، قالهُ الشيخُ في « شرح العُمْدة »، يعني تقيَّ الدّينِ الحَنْبَلي.

الثاني إنّه قدْ يَتشبّثُ مُخالِفُنا فيما قُلْناهُ، بما عن الخليلِ نقلناهُ من كونِها شَجْريةً. وقد ذكرهُ العلّامةُ ابنُ الجَزَريّ في « النشر »، ونصّ كلامِه « وقالَ الخليلُ إنها أيضاً شَجْريةٌ، يَعني من مَخرجِ الثلاثةِ قبلَها. والشجْرُ[٣١٢] عنده: مَفْرَجُ الفَمِ أي مَفْتَحُه[٣١٣]. وقالَ غيرُ الخليلِ: هُوَ مجمع[٣١٤] اللحيَيْنِ عندَ العَنْفقة[٣١٥]، فلذلكَ لَمْ تَكُن[٣١٦] الضّادُ منهُ[٣١٧]. فنقولُ: ذكرَ الشيخُ شِهابُ الدّينِ القسطلاني في « لطائف الإشارات » أنَّ ابنَ الجزريّ ردّ كونَها شَجْريةً بما تقدّم[٣١٨] من تعريفِ الشَّجْرِ. وفيه مُناقشةٌ، وهي: أنّ الظاهرَ من

كلامه أنّ ابنَ الجزَريّ[٢١٩] رَدَّ كونها شَجْريةً مُطلقاً بالتَّفسيرين[٢٢٠] المَذكورَيْن سابقاً في كلامه وليسَ كذلكَ بل الظاهرُ أنّ ابن الجزريّ فرّعَ على التفسيرِ الثاني للشَّجْرِ المنقول عَنْ غيرِ الخَليلِ كونها[٢٢١] ليسَتْ شَجْريةً عندَه. أمّا على التفسير المنقول عن الخليلِ فهي شَجْريةٌ أيْ خارجةٌ من شَجْرِ الفمِ أيْ مفتحهِ، وهو وَسطُ اللّسانِ، فإنها تَخرجُ بما يُقابِلُ وسطَه من حافته. ولذلك قال البُرهانُ الجَعْبَريّ في « عُقودِ الجمَان »:

فالضَّادُ مَوضعُ[٢٢٢] بابِه[٢٢٣]

وقالَ في شَرْحِ الشَّاطبيّةِ: « والشَّجْريةُ الخَارجةُ من وسطِ اللّسانِ مُطْلقاً ومُقابله. وقال ابنُ يَعيشَ في « شرحِ المفصّل » في تعليل تسميتِهَا بالشَّجْريةِ: « [٢٢٤] لان مَبْداهَا من شَجْرِ الفَمِ[٢٢٥]، » اي مَفتحِه. بَلْ لو أرادَ ابنُ الجزَريّ الردَّ مطلقاً يُنقلُ البحثُ اليه.

فإنْ قيلَ: ليسَ الحافَةُ بما يَصدُقُ عليه الشَّجْرُ، بَلْ مَخصوصٌ بوسطِ اللّسانِ. قلتُ: اولاً لا نُسلّم[٢٢٦] ذلك، ولئنْ سُلّم فلا يَلزمُ من تَسميتِها شَجْريةً ان تخرجَ[٢٢٧] من نفسِ الشَّجْرِ، بَلْ يكفي خروجُها بمَا يُقابلُه ويَقرُبُ منه، ومَا قاربَ الشيءَ يُعطى حكمُه. وهُمْ قدْ رَاعوا التغليبَ في مِثْلِ ذلكَ، الا تَراهم[٢٢٨] سمَّوا سِتّةَ أحرفٍ ذَولقيةً، لانّها تَخرجُ من ذَلَقِ اللّسانِ، والخارجُ منه ثلاثةٌ فقط والثلاثة الباقيةُ لا عَمَلَ للّسانِ فيها بَلْ هي شفهيةٌ، وهيَ الباءُ والفاءُ والميمُ، فكأنّهم اطلقوا عليها ذلك لتشابهها للذَّولقيةِ في السُّرْعةِ والخِفّةِ.

فإنْ قيلَ: فحينئذٍ يَتّجهُ أنْ يُقالَ[٢٢٩] في كلام ابنِ الجزَريّ في « النشر »: إذا[٢٣٠] كانَ مَعناهُ ما ذكرتَ فلا يكونُ شيءٌ من الحُروفِ شَجْرياً اذ ليسَ شيءٌ منها يَخرجُ من مجمعِ اللَّحيينِ عندَ العنْفَقَة، فَلِمَ خُصّتِ الضّادُ بنفي كونها شَجْريةً.

قلتُ: الظّاهرُ أنّ الوجهَ في تَخصيصها بالذكرِ كونُ الكلامِ في بَيانِ مَخرجِهَا دُونَ البَقيّةِ من الشَّجْريةِ. وبعد الثنيا والتي لا يَشهدُ كونُها شَجْريةً لمَنْ يَنطقُ بهَا طَائيةً، بل[٢٣١] يشهَدُ كمَا يَشهدُ به مَنْ عَرفَ الشَّجْرَ وطالعَ « النشر »، وإنْ خفيَ عليه أحكامُ العَشْر.

الثالثُ: إنّ بعضَهم قد يَعترضُ على استدلالِنا على كَونِ الضّادِ الطّائيةِ السّهْلةِ على اللّسانِ ليسَتْ ضاداً عربيةً بما نَنا من صُعُوبتِها، ومَا نقلنَاهُ في ذلك بأنّ المُرادَ بصُعوبتِها أنّها صعبةٌ على العَجَمِ والتُّرْكِ ونحوهم ممّن[٢٣٢] سِوى العَرَبِ. أمّا على أمثاله من العَرَب فلا صُعوبةَ فيهَا، فأقولُ قَوْلاً مُنصفاً بَيّناً: ما أنت[٢٣٣] من ذاكَ[٢٣٤] القبيلِ ولا أنا، نعَمْ الأعرابُ الخُلّصُ سُكّانُ مَهابّ[٢٣٥] الرِّيحِ، من كل ما ضغ قَيْصُوم وشِيح، يُسلّمُ لَهُمْ دَعْوى سُهولةِ لفظِها الفصيحِ، لا[٢٣٦] لأمثالنا ممّنْ قُصاراه بَعْدَ الجهْدِ الوصولُ الى التّصحيح. كيفَ وقَدْ كانَ مثلُ الشّاطبيّ وابنُ الجزَريّ يَصفُها بالصُّعُوبةِ مُطْلقاً. ونَصّ سِيبَويه[٢٣٧] على أنّها تتكلّفُ من الجانبين. وقد أسلفْنا في كلامِ أبي مُحَمّدٍ مكيّ مَا يَدُلّ على صُعُوبتها على الاكابر فَضْلاً عن الأصاغر. وقالَ بعضُهم في شرحِ قول الجَعْبَريّ في « عُقُود الجُمان[٢٣٨] » عن الضّادِ[٢٣٩]:

واحــذَرْ يُــرَى ظــاءً فَــقَــد وَالاهُ
في الخَـمْسِ الأواخِـر فـافْـرقَـنْ بـلسـانِ[٢٤٠]

حَذّرَ[٢٤١] مِنْ أنْ يَتساهَلَ القَارِىءُ في خُروجِ الضّادِ، فيُخرجُها مِن مَخرجِ الظّاءِ، وإنّما نَصُّوا على ذلكَ وحَذّروا منهُ دُون غيره لأجل صُعوبةِ لفظِها على أكثرِ الفُضلاءِ والتباسِها على أكابرِ[٢٤٢] العُلماءِ، وذلكَ أنّ مَخرجَ الضّادِ من إحدَى حافتَي اللّسانِ وما يليه من الأضراسِ، ومَخرجُ الظّاءِ من رأسِ اللّسانِ وأطرافِ الثّنَايَا العُليا، وآخرُ الحافّةِ يُلاقي طَرَفَ رأسِ اللّسانِ فيَشتركانِ إفراداً[٢٤٣] ويَتجانَسانِ في التّفخيمِ والجَهْرِ والإستِعْلاءِ والإطباقِ والرّخاوةِ وكثيرٍ من السّلبيات[٢٤٤]. وهذه مَواردُ الاختلاطِ[٢٤٥]، ولولا استطالةُ الضّادِ واختلافُ[٢٤٦] المَخرجِ لكانَتْ ظاءً »، انتهى[٢٤٨].

واذا عَلِمْتَ مَا بينَهما من الاشتراكِ، ومَا[٢٤٩] نَصّ عليهِ العُلَماءُ فيهما من الاشتبَاهِ، تَحقّقْتَ أنّ[٢٥٠] مَنْ ينطقُ بالضّادِ من مَخرجِها الخَالص، معَ تحصيلِ صِفاتِها المُمَيّزةِ لَها حتّى عن الظّاءِ، فهو في أعلَى مَراتِبِ النُّطْقِ بهَا من الفَصَاحة. ودونَه مَنْ يَنْطِقُ بها من مَخرِجِها مَشُوبَةً بالظّاءِ لكنْ من مَخرجِها وبَيْنَهما نوعُ فَرْقٍ. ودونَه مَنْ يَنطِقُ بهَا ظَاءً خالصةً، ومَنْ يُشِمها الذالَ ومن يُشِمها الزَّاي[٢٥١]، ومَنْ يَجعلُهَا لاماً مُفخّمةً، وكذا مَنْ يَنطِقُ بالضّادِ طَائيّةً[٢٥٢] فهو مِن أسفلِ المراتِبِ النُّطْقيّةِ بالنّسبَةِ إلى مَنْ سَبَقَ ذِكرُه. أعني مَنْ ينطِقُ بهَا من مَخرجِها المَنْصُوصِ مع تحصيلِ وصفِها المَخصوصِ، فإنّه يَدّلُ حرفاً بحرفٍ غيرِ مُوافقٍ له في المَخرجِ وغير مُشتبِهٍ به شَدِيدَ[٢٥٣] اشتبَاه، كمَا لا يَخفَى على العَارفِ بصفاتِها.

والقولُ بصحّةِ صَلاةِ مَنْ ينطِقُ بها[253] ليسَ أولى من القوْلِ بصحّةِ صلاةِ من ينطق بها مَشُوبةً بالظّاء، لأنّ كثيراً[254] ممّن قال من العُلماءِ بصحّةِ مُبْدِلِها[255] عَلّله بالاشْتباه، ولا اشْتباه[256] بينَها وبينَ حَرفٍ من الحُروفِ كالظّاءِ المُعْجمة[257]. وأمّا مَنْ ينطِقُ بها من مخرجِها بصفاتِها مُشْتَبِهةً على بَعضِ النّاسِ بالظّاءِ المُعْجَمَة فلا شَكَّ في صِحّةِ صَلاتِه بالإجماع، وهو الذي أقولُ به وأفعلُه، ولا ينبغي أنْ يُظنَّ بي خلافُ ذلك.

وحيثُ ... الكلام إلى ذكر الاحكام. فلْنَذكُرْ نُبْذَةً لطيفةً من أقْوال[259] الفُقهاءِ في صَلاةِ مَنْ يُبْدِلُ هذا الحرف[260] على مذهبِ إمامِنا الأعظمِ أبي حنيفة بَوّأه[261] الله[262] أعلى المنازلِ الشريفةِ فنقول.

ذُكِرَ في «فتاوى قاضي خان[263]» أن[264] [مَنْ][265] قرأ «غير[266] المَغضوب» بالطّاءِ أوْ بالذّال[267] تَفْسُدُ صلاتُه[268]، ولو[269] قرأ «الضالين[270]» بالظّاءِ أوْ بالذّال لا تفسُدُ صلاتُه[271] وبالدّال[272] تَفْسُدُ». انتهى. فخصّ الفسادَ بمن[273] يُبدلُها بالدّالِ لبُعدِ مخرجِها عنها في الجُمْلةِ وعدمِ التّشابُه بينَهما لفظاً.

وقال في «السّراجِ الوَهّاج» شرحِ القُدُوري[274]: إذا أخطأ القارئُ فأدخلَ حَرفاً مكانَ حرفٍ، نَظرْتَ إن كانَ بينَهما قُرْبٌ في المخرجِ أوْ كانا من مَخرجٍ واحدٍ لا تفسدُ صلاتُه، كما إذا قرأ «فلا تَكْهر[275]»، وأمّا إذا قرأ مكانَ الضّادِ أوْ على العكسِ تفسدُ صلاتُه، وعليه أكثرُ العُلماءِ. وعن مُحمدِ بن سَلمة[276]: لا تفسدُ، لأنّ العَجَمَ لا يُميّزون بينَ ذلك.

وفي «الفتاوى البَزّازيّة[277]»: الأصلُ أنه إنّ أمكنَ الفصْلُ بين الحرْفين، بلا كُلْفة[278]، كالصّادِ[279] مع الطّاءِ المُهْمَلة[280]، كأنْ قرأ: الطالحاتِ مكانَ «الصّالحاتِ» فسدَ عندَ الكُلّ، وإنْ لم يُمكنْ إلّا بمَشقّة،[281] كالظّاءِ المُعجمة[282] مع الضّاد، والصّادِ مَعَ السّين، والطّاءِ مع التّاء، اختلفُوا، فالاكثر[283] على أنّها لا تَفسدُ لعُمومِ البَلْوى.

وعن أبي مَنصورٍ العِراقيّ[284] كُلّ كَلِمةٍ فيها عَيْنٌ[285] أو خاء او قافٌ او طاءٌ او تاءٌ، وفيها سِينٌ او صادٌ، فقرأ السّينَ مكانَ الصّادِ أو بالعَكسِ جازَ. وإنْ لَمْ يكنْ واحدٌ من هذهِ الحُروفِ مع السّينْ والصّادِ وتَغيّرَ المَعْنى، نحوَ «الصَّمد» بالسّين أو «المغضوب» بالظاء، أو «الضّالين» بالذّالِ أوْ الظّاء،[286] قيل: لا تفسدُ لعُمومِ البَلْوى، فإنّ العَوامَ لا يَعرفونَ مخارجَ الحُروف. وكثيرٌ من المَشايخ، كالأمامِ الصُّفّار[287] و محمّدِ بن سَلمةَ أفتَوا به. وأطلقَ البعضُ القول[288] بالفَسادِ إنْ تغيّر المَعْنى.

وقال[289] القاضي أبو الحَسَن[290] والقاضي أبو عاصم[291]: إن تَعمّدَ فسدَ، وإنْ جَرى على لسانِه أوْ كان لا يَعرفُ التّمييزَ لا تفسدُ، وهو أعدلُ الأقاويلِ وهو المُختارُ.

وفي «فتاوى الحجة[292]»: لو قال «ولا[293] الضالين» بالظّاءِ، و[294] «غيرِ المَغضوب» بالدّالِ أوْ بالذّالِ، قال أبو مطيع[295]: تَفسُدُ صلاتُه، وتابعَهُ كثيرٌ من المَشايخ، لأنّ الظاءَ غيرُ الضّادِ فكأنّه قرأ حرفاً آخر. وقال: كان[296] صاحبُ المضمرات[297] يُفتي في حَقّ الفُقهاءِ ومَنْ يَعرفُ الفَرقَ بقولِ أبي مُطيعٍ بإعادةِ الصّلاةِ، ويُفتي[298] في حَقّ العَوامِ بقول محمد بن سلمةَ، اختياراً للاحتياط[299] في موضِعه والرُّخصةِ في موضعها»، انتهى.

فالحاصلُ أنّ فيه ثلاثةَ أقوالٍ: قولٌ بالصّحّةِ مُطلقاً، وقوْلٌ بالفَسادِ مُطلقاً، وقولٌ بالتّفصيلِ، وهو الذي عليه[300] التعويلُ، وهو أنْ يُفتى بالصحّة[301] في حَقّ العَوامِ ومَنْ هو بمَخارجِ الحُروفِ جاهلٌ، وبعدمِ الصحّةِ في حَقّ الفُقهاءِ وذوي[302] الفضائل. ونقولُ بَعْدَ إرخاءِ العِنانِ عن مُراعاةِ قولِ أكثرِ العلماءِ الأماثلِ، مَنْ أرادَ أنْ يرفعَ نفسَه عن مَنزلِ العَوامِ السافلِ، ويكونَ من ذوي الفضل[303] الكاملِ، فعليهِ بسُلوكِ ما أوضحناهُ من المَنهجِ، والعملِ بما أفصحناهُ عما لهذا الحرف من الصفةِ والمخرجِ، والتعمّلِ، فالجِدُّ يفتحُ كلَّ بابٍ مُرْتَج، والتأملِ الصادقِ مع الأنصافِ ليظهرَ الخالصُ من البَهْرج[304]، فما كلُّ سَوداءَ فحمةٌ ولا كلُّ بيضاءَ شَحْمة[305]. ومن قَصد[306] الحقَّ وهو في طلبه عليُّ الهمّةِ، إذا شامَ سبيلاً إليه أمّه. ولا يقولُ: «إنّا وجَدْنا اباءَنا على أُمّة[307]»، فإنّ الله قد لامَ قائلَ ذلك[308] وذمه، فإنْ وصل[309] بالتأمّلِ والتّعمُّلِ إلى تجويدِ اللفظِ[310] به والتّحقيقِ، فليشكُرْ[311] مولاهُ على حسنِ التوفيقِ، وإلّا فهو[312] بقبولِ العُذْرِ حقيقٌ. هذا ما تَيسّرَ لي[313] من التعليقِ، مع قِلّةِ الزادِ في هذا الطريقِ، وكثرةِ موجباتِ التّعويقِ، ومُراعاةِ الإيجازِ ومُجانبةِ التّطويلِ، وحسبُنا الله ونِعْمَ الوكيلِ.

ذُكر في المَنقولِ منها ما صُورتُه[314]:

تمتْ الرسالةُ الميمونةُ بحمدِ الله والمَعُونة على يدِ أقلِّ تلامذةِ مؤلفِها تُرابِ أقدامِ الفُضلاءِ والإخيار عليّ بن محمدِ بن مصطفى الحزينةِ دارُه، غفرَ الله ذنوبَه بالنبي المختار وآله الابرار واصحابه الاطهار في الثالث من شهر رمضانَ المبارك سنة ست عشرة والف

هوامش المقدمة

(١) انظر: كتب الضاد والظاء عند الدارسين العرب، للدكتور محمد جبار المعيبد، مجلة معهد المخطوطات العربية، الجزء الثاني من المجلد الثلاثين (١٩٨٦).
(٢) انظر في ترجمته:
ريحانة الالبا / للخفاجي ٢ / ٥٢ - ٥٥
خلاصة الأثر / للمحبي ٣ / ١٨٠ - ١٨٥
البدر الطالع / للشوكاني ١ / ٤٩١
هدية العارفين / للبغدادي ١ / ٧٥٠
تاريخ الادب العربي / بروكلمان (النسخة الالمانية) ٢ / ٣١٢ والملحق ٢ / ٣٩٥
الاعلام للزركلي ٥ / ١٦٦
معجم المؤلفين / كحالة ٧ / ١٩٥
(٣) انظر: مقدمة الدكتور رمضان عبد التواب لكتاب (زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد الظاء) لابن الانباري، ص ١٥ وما بعدها.

هوامش النص

١ - بعده في ط: وبه ثقتي. وفي ك: وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين، وهي عبارة مكررة لما سيأتي من تحميد وتصلية.
٢ - والسلام: انفردت بها نسخة ج.
٣ - في ب: الفضل.
٤ - في ك، ب، ط: وصحبهم.
٥ - تعالى: ساقطة من ب.
٦ - بعده في ط: منهم.
٧ - في ب: في نفع.
٨ - أن: ساقطة من ج.
٩ - في ب - الحنفي المذهب والاعتقاد.
١٠ - في ب: زينة.
١١ - في ط: عنّ الاراذل والاوغاد.
١٢ - في ك: فيه امر بينهم معتاد.

١٣ - في ر، ب: لما.
١٤ - في ب: كما.
١٥ - في ب: واشار بعض الاعيان، في ط: وإشارة بعض الاعيان.
١٦ - في ر: من عين.
١٧ - في ب: وقلة المراد.
١٨ - بعده في ط: واسلس هذه القضية المعضلة.
١٩ - في ك: وقد ينكرون.
٢٠ - في ك: منحصر.
٢١ - في ر: عليه.
٢٢ - في ط: في.
٢٣ - زاد الناسخ في حاشية ب: فيها، قبل يحفظانه.
٢٤ - في ر: عليها فيها.

٢٥ - في ج: يتحقق . . كما يتحقق.
٢٦ - زاد الناسخ في حاشية ب: (الناقد)، بعد (يتحقق)
٢٧ - في ر: صليل
٢٨ - هو القاسم بن فيره بن خلف الشاطبي. توفي سنة ٥٩٠ هـ. انظر: كحالة، معجم المؤلفين ٨ / ١١٠
٢٩ - عنوان الكتاب: «حرز الاماني ووجه التهاني وهو قصيدة تعرف طبعت اكثر من مرة.
٣٠ - حرز الاماني ص ٧٠
٣١ - هو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب توفي سنة ٦٤٦ هـ انظر: كحالة، المصدر السابق ٦ / ٢٦٥.
٣٢ - الشافية ص ٢٠٥.
٣٣ - في ر: جاربردي، وهو احمد بن الحسن الجاربردي توفي سنة ١٣٤٥ م؛ انظر: كحالة، المصدر السابق ١ / ١٩٨ - ٩
٣٤ - في ر، ط: يعلم.
٣٥ - في ر: لكنه.
٣٦ - في ر: الجانبين.
٣٧ - شرح الشافية ص ٢٠٤.
٣٨ - في ك: معنى قول بعضهم.
٣٩ - في الاصول كلها: ابن معطي. وهو يحيى بن عبد المعطي بن عبد ال سنة ٦٢٨ هـ / ١٢٣١ م؛ انظر: كحالة، المصدر السابق ١٣ / ٢٠٩
٤٠ - في ب: رضي الله تعالى عنه.
٤١ - انظر: الزمخشري، الكشاف ٢ / ٥٢٨؛ القسطلاني، لطائف الاش ١٩٢؛ همع الهوامع للسيوطي ٢ / ٢٢٨.
٤٢ - اظهر: ساقطة من ب.
٤٣ - انظر عن مصطلحي الجهر والهمس: سيبويه، الكتاب، ٤ / ٤٣٤ سر صناعة الاعراب ١ / ٦٩؛ مكي بن ابي طالب، الرعاية ٩٢ - ٩٣؛ ابن الممتع ٢ / ٦٧١ - ٢؛ الاستراباذي، شرح الشافية ٣ / ٢٥٨ - ٩ ا المصدر السابق ١٠ / ١٢٨ - ٩
٤٤ - في ر: التلفظ.
٤٥ - في ر: هو الاعلان.
٤٦ - في ر: التلفظ.
٤٧ - عنوان الكتاب: الايضاح في شرح المفصل (كشف الظنون ١٧٧٤)، مخطوطاته:

nam. GAL. I. P. 347, sup. I, p. 510

٤٨ - في ك: من مجهورة قولهم . .
٤٩ - في ر: بالتصويت.
٥٠ - ابن الحاجب، شرح المفصل (نسخة المتحف البريطاني) ص ١٩٩؛ ا
٥١ - في ط: من.
٥٢ - انظر عن مصطلحي الرخاوة والشدة: سيبويه، المصدر السابق، ٤ ابن جني، المصدر السابق، ١ / ٦٩ - ٧٠؛ مكي بن ابي طالب، المصدر ٩٣ - ١٥ ابن عصفور، المصدر السابق، ١ / ٦٧٢ - ٠٣ الاستراباذي. السابق، ٣ / ١٢٦٠ ابن يعيش، المصدر السابق ١٠ / ١٢٩؛ ابن ا النشر، ١ / ٢٠٢.

٥٣ - في ب، ر: وهو.
٥٤ - في ك: اثر المعاني.

٥٥ - عنوان الكتاب: كنز المعاني في شرح حرز الاماني، لابراهيم بن عمر الجعبري، توفي سنة ٧٣٢ هـ / ١٣٣١ م. منه نسخ خطية في دار الكتب المصرية برقم ٢٣١١٣ ب، وجستربتي برقم ٤٧٣٥، ومكتبة الاوقاف ببغداد برقم ٢٢٣٢.
٥٦ - في الاصول جميعها: للتليين، والتصويب من شرح الشافية.
٥٧ - والرخوة... هي التليين: ساقط من ر.
٥٨ - شرح الشافية للجاربردي ٢٠٩.
٥٩ - انظر عن مصطلح الاستعلاء: ابن جني، المصدر السابق، ١ / ٧١، مكي بن ابي طالب، المصدر السابق ٩٩، ابن عصفور، المصدر السابق ٢ / ٦٧٥، ابن يعيش، المصدر السابق، ١٠ / ١٢٩، ابن الجزري، المصدر السابق، ١ / ٢٠٢.
٦٠ - في ج: الاعلا.
٦١ - في ر: التلفظ.
٦٢ - في ك: العلق.
٦٣ - في ب، ك، ج: يكون.
٦٤ - في ب: عالي.
٦٥ - انظر عن مصطلح الاطباق: سيبويه، المصدر السابق ٤ / ٤٣٦؛ ابن جني، المصدر السابق، ١ / ٧٠، مكي بن ابي طالب، المصدر السابق ٩٨، ابن عصفور، المصدر السابق، ٢ / ٦٧٤، الاستراباذي، المصدر السابق، ٣ / ٢٦٢، ابن يعيش، المصدر السابق، ١٠ / ١٢٨.
٦٦ - في ر: التلفظ.
٦٧ - في ب: المشترك.
٦٨ - انظر عن مصطلحي الإصمات والإذلاق: ابن جني، المصدر السابق ١ / ٧٤ - ٧٥ مكي بن ابي طالب، المصدر السابق ١١٠ - ١١١ ابن عصفور، المصدر السابق ٢ / ٦٧٦ - ١٧ الاستراباذي، المصدر السابق ٣ / ٢٦٢ ابن يعيش، المصدر السابق ١٠ / ١٣٠.
٦٩ - في ك: لا تصور.
٧٠ - في الاصول جميعها: طرفها.
٧١ - زاد الناسخ في حاشية ب (وضطوس) وجاءت في النص في ر.
٧٢ - في ك: لانغ.
٧٣ - انظر عن مصطلح الصتم (أو الصُّم): مكي بن أبي طالب، المصدر السابق ١١١ - ٢، لسان العرب، مادة / صتم.
٧٤ - في ك: حروف ما عدا حروف..
٧٥ - في ب: وسميت.
٧٦ - في الأصول جميعها، عدا ك: ولم يسم.
٧٧ - انظر عن مصطلح التفخيم: مكي بن ابي طالب، المصدر السابق ١٠٤، ابن الجزري، المصدر السابق ١ / ٢٠٢ - ٣.
٧٨ - في ط: انحافه، وفي ك: النحانية.
٧٩ - انظر عن مصطلح الأصالة: مكي بن أبي طالب، المصدر السابق، ٩٧.
٨٠ - اي لام الزيادة في فعلل.
٨١ - انظر عن مصطلح الشَّجْرية: مكي ابن أبي طالب، المصدر السابق، ١١٤، ابن يعيش، المصدر السابق ١٠ / ١٢٤.
٨٢ - انظر عن مصطلح الاستطالة: مكي بن أبي طالب، المصدر السابق، ابن عصفور، المصدر السابق ٢ / ٦٧٧ - ١٨ ابن الجزري، المصدر السابق ١ / ٢٠٥.
٨٣ - في ج: قال الجعبري وهي الامتداد؛ كما: سقطت من ك، ط.
٨٤ - هو مكي بن أبي طالب، توفي سنة ٤٣٧ هـ / ١٠٤٥ م، انظر: كحالة، معجم المؤلفين ١٣ / ٣٠.
٨٥ - مكي بن أبي طالب، الرعاية ١٠٩.
٨٦ - الصفة: ساقطة من ر.
٨٧ - هو أبو حيّان محمد بن يوسف بن حيان النحوي، توفي سنة ٧٤٥ هـ / ١٣٤٤ م، انظر: كحالة، المصدر السابق ١٢ / ١٣٠ - ١.
٨٨ - الكتاب شرح لكتاب التسهيل لابن مالك النحوي، وعنوانه: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، منه مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٦٢ نحو
٨٩ - انظر عن مصطلح التفشّي: مكي بن أبي طالب، المصدر السابق، ١٠٩ - ١١٠، ابن الجزري، المصدر السابق، ١ / ٢٠٥.
٩٠ - في ب: إنشاء.
٩١ - وبالعكس: ساقطة من ر.
٩٢ - لم يذكر المؤلف صفةً ذكرها الدارسون المتقدمون وهي صفة الانحراف او النطق الجانبي، انظر: ابن الجزري، المصدر السابق، ١ / ٢٠٤.
٩٣ - بعده في ر: والله تعالى اعلم.
٩٤ - في ب: التي هي تقرأ.
٩٥ - هو شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري، توفي ٨٣٣ هـ / ١٤٢٩ م، انظر: كحاله، المصدر السابق، ١١ / ٢٩١.
٩٦ - هو الكتاب الشهير بالمقدمة الجزرية، طبع أكثر من مرة.
٩٧ - أبياته بعنوان (منظومة في ظاءات القرآن)، منه نسخة خطية في المدينة، مكتبة عارف حكمت ضمن مجموع برقم ٣٩ علوم القرآن.
٩٨ - في ر: الكظوم، وفي ك: العظيم.
٩٩ - هو عبد الرزاق بن رزق الله الرسعني، توفي ٦٦١ هـ / ١٢٦٣ م، انظر: كحالة، المصدر السابق ٥ / ٢١٧ - ٨.
١٠٠ - الشهيرة (بدرة القارىء)، في ٣٢ بيتا. انظر عن مخطوطاته مقالة (كتب الضاد والظاء عند الدارسين العرب)، مجلة معهد المخطوطات ٣٠ / ٢ (١٩٨٦).
١٠١ - هو عثمان بن سعيد بن عثمان، توفي سنة ٤٤٤ هـ / ١٠٥٢ م، انظر كحالة، معجم المؤلفين ٦ / ٢٥٤ - ٥.
١٠٢ - وعددها أربعة ابيات، نشرها مع شرحها لأبي عمرو الدكتور محسن جمال الدين في مجلة البلاغ، مجلد ٣: ١ - ٢ ص ١٣ - ١٥، بغداد ١٩٧٠
١٠٣ - في ر: غيظ غليظ.
١٠٤ - هو القاسم بن علي بن محمد البصري، توفي ٥١٦ هـ / ١١٢٢ م. انظر: كحالة، المصدر السابق ٨ / ١٠٨.
١٠٥ - ذكر الحريري قصيدته المذكورة في المقامة الحلبية، وله ايضا كتاب بعنوان: الفرق بين الضاد والظاء، منه مخطوطتان، في برلين برقم ٢٢ ٧٠ والتيمورية بالقاهرة برقم ٥٤٣ لغة.
١٠٦ - في الاصول جميعها: فاسمعها، والتصويب من المقامات ص ٣٨٣.
١٠٧ - في ك: استيقاظا.
١٠٨ - هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الاندلسي، توفي ٦٧٢ هـ / ١٢٧٤ م انظر: كحالة، معجم المؤلفين ١٠ / ٢٣٤.
١٠٩ - قصيدة ابن مالك في ٦٢ بيتا، وقد شرحها المؤلف في كتاب عنوانه: الاعتماد في الفرق بين الظاء والضاد، نشرت في بغداد ١٩٧٢. وقول المقدسي: كالحريري، يفهم منه أن عدد ابيات قصيدة ابن مالك كعدد ابيات قصيدة الحريري، مع أن قصيدة الحريري في ١٩ بيتا.
١١٠ - الاندلسي، توفي ٧٨٠ هـ / ١٣٧٨ م. انظر: كحالة، معجم المؤلفين ٨ / ٢٩٤.
١١١ - عنوانها: تنبيه الكتاب في الضاد والظاء، مخطوطة في مكتبة حسن حسني باشا (استانبول) برقم ٩١.
١١٢ - هو احمد بن محمد بن ابي بكر، توفي ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م. انظر: كحالة، المصدر السابق، ٢ / ٨٥.
١١٣ - لحد: ساقطة من ب.
١١٤ - وقد زاد الناسخ في هامش نسخة ب (ومنها، وهو بعده:

وحل صحابته مصابيح الهدى ... ما اعقب الاصباح ليل مظلم
والقول فيها بين ذلك انه ... للظاء بالضاد التباس يعلم
فرأيت حصر الظاء آكد واجب ... ليبين أن الغير ضاد ترسم

وقد شرح هذه المنظومة العلامة الرعيني الاندلسي الغرناطي. انتهى.)
١١٥ ـ توفي ٣٨٥ هـ / ٩٩٥ م. انظر: كحالة، المصدر السابق، ٢ / ٢٧٤.
١١٦ ـ نُشر الكتابُ في بغداد ١٩٥٨ بتحقيق محمد حسن آل ياسين، بعنوان: الفرق بين الضاد والظاء، ويبدو أن المنشور هو المختصر
١١٧ ـ انظر مقالنا: كتب الضاد والظاء عند الدارسين العرب، مجلة معهد المخطوطات العربية (الكويت)، الجزء الثاني من المجلد الثلاثين (١٩٨٦).
١١٨ ـ في ج: في
١١٩ ـ كل: ساقطة من ر.

١٢٠ ـ في ب: وعون.
١٢١ ـ ابن جني، الفسر شرح ديوان المتنبي ٢ / ٣٢٦.
١٢٢ ـ عنوانه: الإدراك للسان الاتراك، طبع في استانبول ١٩٣١
١٢٣ ـ المصدر السابق ١٠١
١٢٤ ـ ثم قال: ساقطة من ك
١٢٥ ـ المصدر السابق ١٠١.
١٢٦ ـ في ك: النصير، والشباب النصيبي لا اعرفه.
١٢٧ ـ في ك: في.
١٢٨ ـ لا يوجد في غيرها: ساقطة من ك.
١٢٩ ـ في ط: عقود الجمان في تجويد القرآن، وهو منظومة نونية في ٨٢٢ بيتاً (كشف الظنون ١١٥٤)، منه مخطوطتان: في باريس برقم ٥٩٣٧ والتيمورية بالقاهرة برقم ٣٨٩ تفسير والبيت ص ٦ من نسخة باريس.
١٣٠ ـ في ط، ك: والضاد.
١٣١ ـ كذا رواية البيت في الاصول المخطوطة، وفي مخطوطة باريس: والعرب خص بطانها وتكثرت بالظا وثا والضاد فاستمان.
١٣٢ ـ بعده في ج: لابن الحاجب.
١٣٣ ـ الجاربردي، شرح الشافية ٢٠٦.
١٣٤ ـ بلفظ: ساقطة من ك.
١٣٥ ـ في ب، ك، ط: الحافظ ابن كثير، توفي ٧٧٤ هـ / ١٣٨٣ م، انظر: كحالة، معجم المؤلفين ٢ / ٢٨٣.
١٣٦ ـ هو محمد بن سليمان الحكري، توفي ٨٧١ هـ / ١٤٦٦ م، انظر: كحالة، معجم المؤلفين ١٠ / ٥٠.
١٣٧ ـ عنوانه: النجوم الزاهرة في السبعة المتواترة (كشف الظنون ١٩٣٢)
١٣٨ ـ لطائف الاشارات ١ / ١٩٢
١٣٩ ـ في ك: الذال المعجمة.
١٤٠ ـ في حاشية ب (قد تحقق أن اصلها سرى الى المصريين من الاقباط)
١٤١ ـ بل: ساقطة من ر.
١٤٢ ـ في ب: للفتهم.
١٤٣ ـ في ب: ثم.
١٤٤ ـ لا اعرف الكتاب ولا مؤلفه.
١٤٥ ـ من: ساقطة من جميع النسخ عدا ب.
١٤٦ ـ في ط: يفسد.
١٤٧ ـ هو خليل بن اسحاق بن موسى بن شعيب الفقيه المالكي، توفي ٧٦٧ هـ / ١٣٦٦ م. انظر: كحالة، معجم المؤلفين ٤ / ١١٣.
١٤٨ ـ عنوان الكتاب: المختصر في الفقه المالكي، مخطوط في باريس برقم ١٠٧٧٣ / ١ ودار الكتب المصرية برقم ٢٠٥٢٢ ب.
١٤٩ ـ هو يحيى بن شرف النووي، توفي ٦٧٧ هـ / ١٢٧٨ م، انظر، كحالة، المصدر السابق ١٣ / ٢٠٢.
١٥٠ ـ عنوانه: منهاج الطالبين، مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ٢٢٩٦٠ ب.
١٥١ ـ هو ابو الحسن علي بن سليمان المرداوي، توفي ٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ م انظر: كحالة، معجم المؤلفين ٧ / ١٠٢.

١٥٢ ـ عنوان الكتاب: التنقيح المشبع في تحرير احكام المقنع، منه نسخة خطية في مكتبة جامعة برنستون برقم ٧٤ ب.
١٥٣ ـ لا: ساقطة من ج، ط، ك.
١٥٤ ـ سورة الفاتحة ١ . ٧
١٥٥ ـ بظاء: ساقطة من ك.
١٥٦ ـ في ط: فتصح.
١٥٧ ـ كذا، ولم ينسب احد من المتقدمين صفة التفشي الى الظاء
١٥٨ ـ عبارة: الا اذا . . فلا تفشي فيها، ساقطة من ر
١٥٩ ـ هو عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي، توفي ٦٢٩ هـ / ١٢٣١ م انظر: كحالة، المصدر السابق ٦ / ١٥ ـ ٦
١٦٠ ـ لعبد اللطيف البغدادي كتابان على نقد الشعر. أوّلها: تكملة الصناعة في شرح نقد قدامة، والثاني: كشف الظلامة عن قدامة (كشف الظنون ١٩٧٣)
١٦١ ـ من هنا الى قوله . . فلا يبعد انتساب هذا الشعر الحسن الى ابن الحسن. ساقط من ك، ط
١٦٢ ـ في ب: صاغ.
١٦٣ ـ في ب: في.
١٦٤ ـ هو خليل بن ايبك بن عبد الله الصفدي، توفي ٧٦٤ هـ / ١٢٦٣ م انظر: كحالة، معجم المؤلفين ٤ / ١٤ ـ ٥.
Brockelmann, GAL II, p. 33, sup. II, p. 29.

١٦٥ ـ انظر عن مخطوطاته:
١٦٦ ـ الاصل: ساقط من ب.
١٦٧ ـ هو يحيى بن عبد العظيم بن يحيى الجزار، توفي ٦٧٩ هـ / ١٢٨١ م، انظر كحالة، المصدر السابق ١٣ / ٢٠٧.
١٦٨ ـ في ج: مشلخا.
١٦٩ ـ في ج: نتبه.
١٧٠ ـ في ج: ما اقصره.
١٧١ ـ في ر: واضح.
١٧٢ ـ في ب: لابي.
١٧٣ ـ انهم: ساقطة من ب.
١٧٤ ـ في ك: و
١٧٥ ـ في هامش ط: أي الضاد الطائية.
١٧٦ ـ في ط: والظاء.
١٧٧ ـ في هامش ط: أي الضاد الحقيقية.
١٧٨ ـ كبار: ساقطة من ط، وفي ب، ك: كبر، وفي ر اكابر
١٧٩ ـ هو علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد، توفي ٦٤٣ هـ / ١٢٤٥ م. انظر: معجم المؤلفين ٧ / ٢٠٩.
١٨٠ ـ عنوانه: عمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة لفظ التجويد (كشف الظنون ١١٧١)، منه نسخ خطية في برلين برقم ٤٩٧، ومكتبة جامعة برنستون برقم ٦٢٠ / ٦ هـ، والتيمورية بالقاهرة بالارقام ٢٢٦، ٢٤٣، ٤٦٢، ٣٠٥ والأبيات مخرجة من نسخة برنستون.
١٨١ ـ في ط: ذرب.
١٨٢ ـ في ك، ط: معاني.
١٨٣ ـ في الرعاية: ولابد له
١٨٤ ـ في الرعاية: لصعوبة
١٨٥ ـ في ط: يذرب.
١٨٦ ـ مفخمة: ساقطة من ك.
١٨٧ ـ في الرعاية: منطبقة.

١٨٨ - في الرعاية: بما يليه.
١٨٩ - في الرعاية: او بلفظ الذال.
١٩٠ - من: ساقطة من الرعاية.
١٩١ - بعدها في الرعاية: تكلفا في المخرج وأشدها صعوبة. .
١٩٢ - في الرعاية: ومن
١٩٣ - الرعاية: ١٥٨ - ٩.
١٩٤ - في ب، ك: طاء.
١٩٥ - في ك: يمزجها، وفي ب: يخرجه
١٩٦ - كذا في النشر و ط، وفي ب، ك: بالدال، ولعل ما في النسختين الأخيرتين هو الصواب.
١٩٧ - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ٢ / ٢١٩.
١٩٨ - في ط: بهذا.
١٩٩ - في ك: لها.
٢٠٠ - في ب: الضاد.
٢٠١ - في ك: والظاء.
٢٠٢ - في ب: القرآن
٢٠٣ - في ر: او النحو
٢٠٤ - في الاصول جميعها: ابن معطي
٢٠٥ - هو جار الله محمود بن عمر الزمخشري، توفي ٥٣٨ هـ / ١١٤٨ م.
انظر: كحالة، معجم المؤلفين
٢٠٦ - هو الخليل بن احمد الفراهيدي، توفي ١٧٠ هـ / ٧٨٦ م. انظر: كحالة، المصدر السابق ٤ / ١١٢.
٢٠٧ - من: ساقطة من ب.
٢٠٨ - تعالى: ساقطة من ر.
٢٠٩ - في هامش نسخة ب هذه الابيات:

سكان مصر واهل مصر جميعهم	إجماعهم في رتبة الاحاد
لا ينقلون عن الثقاة رواية	ابدا روايتهم عن الاوغاد

٢١٠ - في حاشية ر: (قوله: المخالفة للدراية، إنّ الدراية الحاصلة من القواعد العربية/الدراية المجردة كما يشهد به السياق، ويُرد عليه أنه لا تدخل الدراية في هذا الباب كما لا يخفى. سيد احمد).
٢١١ - في ب: والقرآن، وفي ر، والقراءة.
٢١٢ - في ر: الحروف العربية.
٢١٣ - في ب: فكذلك.
٢١٤ - في ك: بالنطق.
٢١٥ - لحن ساقطة من ك.
٢١٦ - العين ١ / ٥٨.
٢١٧ - في ك: يخرج.
٢١٨ - هذا النص في الاصل نص سيبويه الكتاب ٤ / ٤٣٦ نقله عنه المتأخرون، انظر: ابن جني، سر صناعة الاعراب ١ / ٧٠، ابن عصفور، الممتع في التصريف ٢ / ٦٧٤، الاسترابادي، شرح الشافية ٣ / ٢٦٢، ابن يعيش، شرح المفصل ١٠ / ١٢٩.
٢١٩ - في ك: محض.
٢٢٠ - في ب: فتخرج.
٢٢١ - في ك: غريبة

٢٢٢ - في حاشية ب تعليق هذا نصُّه.
(قوله: اهل مكة، لعل هذا في زمان المؤلف، وأمّا الآن فأكثر أهل مكة مصريون وهنديون (كذا) وجاويون واتراك، وقد خلطوا اللغة العربية بالعجمية (كذا)، فلاحجة في كلامهم. نعم إن اراد بأهل مكة ما حولها من الاعراب كبني فهم وبني هذيل فهم الى الان ينطقون بالضاد شبيهة بالظاء، انتهى. امين حلواني مدني)
انظر ترجمة امين حلواني في: كحالة، المصدر السابق ٣ / ٦٠.
٢٢٣ - في ب، ر: سيد العرب والعجم.
٢٢٤ - في ر: والاء.
٢٢٥ - هي: ساقطة من ك.
٢٢٦ - في ج: وهو.
٢٢٧ - في ر: المقتدا.
٢٢٨ - في ج: العلماء الفحول.
٢٢٩ - كذا في الأصول جميعها: الازدي، وفي مصادر ترجمته: اللاردي، انظر الصفدي، الوافي بالوفيات ٤ / ٨٠ وكحالة، معجم المؤلفين ١٠ / ٢٨٠، توفي ٦٤٦هـ / ١٢٤٨ م.
٢٣٠ - ذُكِر الكتاب بالعنوان نفسه في كشف الظنون ٧٤٩ ولكنه نُسِب الى محمد بن مكي بن محمد الانصاري الأزدي الحنفي المُتوفى سنة ٥٦٥ هـ.
٢٣١ - في ر: الجهابذة.
٢٣٢ - زاد الناسخ بعدها في ب: قَبْلَ حيثُ قال.
٢٣٣ - البيتان مرّا في هامش ص ١٣، والرواية هناك: بين.
٢٣٤ - في ك: العين.
٢٣٥ - من قوله تعالى: « ربِّ إنَّهنّ أضْلَلْنَ كثيرا »، ابراهيم ١٤ : ٣٦.
٢٣٦ - من قوله تعالى: « وغِيضَ الماءُ وقُضِيَ الأمْرُ »، هود ١١: ٤٤
٢٣٧ - من قوله تعالى: « كلُّ شِرْبٍ مُحْتَضَر »، ٥٤: ٢٨، وفي الاصول جميعها محضرة، والتصويب من عمدة المفيد (نسخة برنستون المخطوطة) برقم ٦٢٠ هـ.
٢٣٨ - من قوله تعالى: « نَاضِرةٌ الى ربِّها نَاظِرة »، القيامة ٧٥: ٢٢.
٢٣٩ - من قوله تعالى: « ولا يحض على طعام المسكين »، الحاقة ٦٩: ٣٤ والماعون ١٠٧: ٣.
٢٤٠ - في ك: فخفه
٢٤١ - يُريد أن هذه الالفاظ المذكورة بالاضافة الى: (عض وفض) قد جاءت في القرآن بمعان اخرى بالظاء.
٢٤٢ - وكلها لحي: انفردت بها ر، وتوبلت على المقدمة الجزرية.
٢٤٣ - لفظ: ساقطة من ك، ط، ر.
٢٤٤ - في ك: الا الى ان بينهما تناسبا.
٢٤٥ - في ر: اخو
٢٤٦ - عقود الجمان (نسخة باريس) ص ٢٢ ب.
٢٤٧ - أي: انفردت بها نسخة ب.
٢٤٨ - في ط: الشهير.
٢٤٩ - هو حسن بن قاسم المرادي، توفي ٧٤٩ هـ / ١٣٤٨ م، انظر. كحالة، معجم المؤلفين ٣ / ٢٧١
٢٥٠ - الكتاب شرح لكتاب الواضحة للجعبري، طبع في بيروت بتحقيق عبد الهادي الفضلي، دون تاريخ.
٢٥١ - اي قول الجعبري مؤلف الواضحة، وهي منظومة في ٢٢ بيتا
٢٥٢ - البيت ورد محرفا في الاصول جميعها، والتصويب عن الشرح المطبوع
٢٥٣ - في ج: ذكرها.
٢٥٤ - شارك: ساقطة من ج.
٢٥٥ - انول: والرخاوة.
٢٥٦ - كذا في الاصول جميعها، وفي الشرح المطبوع: به، ولعله الصواب
٢٥٧ - شرح الواضحة ٦١
٢٥٨ - في ك: ان، وفي ج: اذا

٢٥٩ ـ الفرقان ٢٥ : ٢٧ ، وبعدها في الرعاية : وبعض الظالمين.
٢٦٠ ـ في ر : فلهذا السبب لا يخاف، وفي الرعاية : ليس يخاف.
٢٦١ ـ في الرعاية : لا يدغم في شيء ابدا.
٢٦٢ ـ في ر : كاف من الادغام، وفي ك ، ط ، ج والرعاية : كان.
٢٦٣ ـ على ادغام : ساقط من ب ، ك ، ر .
٢٦٤ ـ في ط : نخاف ان نلفظ، وفي الرعاية : يلفظ
٢٦٥ ـ في ر : تلفظك.
٢٦٦ ـ في الرعاية : التشابه.
٢٦٧ ـ في ك : والمتشابهة.
٢٦٨ ـ الرعاية ١٥٩ ـ ٦٠ .
٢٦٩ ـ في الرعاية : من حروف الاطباق ومن الحروف المستعلية . .
٢٧٠ ـ في الرعاية : بينهما.
٢٧١ ـ الرعاية ١٩٤ .
٢٧٢ ـ في ط، ر ، ب : يُشبه.
٢٧٣ ـ في ط : لفظه.
٢٧٤ ـ في ط، ر، ب : لفظ.
٢٧٥ ـ في الرعاية : و من الحروف المجهورة.
٢٧٦ ـ الرعاية ١٥٨ .
٢٧٧ ـ في ط : المشهود
٢٧٨ ـ في ج : عسرة.
٢٧٩ ـ كذا في ك، وفي بقية الاصول. يتفاضلون
٢٨٠ ـ في ك : من يجمله عسرة.
٢٨١ ـ في ط، ج : المشرق.
٢٨٢ ـ يخرجها : ساقطة من ب.
٢٨٣ ـ في ج : أهل المغرب.
٢٨٤ ـ في ك : ذالاً.
٢٨٥ ـ في ر : وهم الزبالع، نسبة الى زبلع، وقد ذكر ياقوت في معجم البلدان ٢ / ٩٦٧ موضعين بهذا الاسم، الاول جزيرة من جزائر اليمن، والثاني : قرية في الحبشة على ساحل البحر.
٢٨٦ ـ في ب، ج ، ط : خاصة.
٢٨٧ ـ في ب : الابد.
٢٨٨ ـ في ب، ر : الايضاح.
٢٨٩ ـ في ب : لدفع تمويهات.
٢٩٠ ـ انظر عن الضاد الضعيفة : سيبويه، الكتاب ٤ / ٤٣٢ ؛ ابن عصفور الممتع في التصريف ٢ / ٦٦٦ ؛ ابن الأنباري، أسرار العربية ٤١٩ ؛ ابن الحاجب، شرح الشافية ٣ / ٢٥٦ ؛ ابن يعيش، شرح المفصل ١٠ / ١٢٧ ـ ٨ ؛ الزبيدي، تاج العروس / باب الضاد المعجمة.
٢٩١ ـ كذا في ر، وفي بقية الاصول : لم يَسْمع، انظر : السيوطي، همع الهوامع ٢ / ٢٣٠ .
٢٩٢ ـ في ك، ج : ولختلس
٢٩٣ ـ لعله ابو علي الفارسي، والنص في همع الهوامع ٢ / ٢٣٠
٢٩٤ ـ هو علي بن محمد بن علي الاندلسي، توفي ٦٠٦ هـ / ١٢٠٩ م، انظر : كحالة، معجم المؤلفين ٧ / ٢٢١
٢٩٥ ـ هي : ساقطة من ر
٢٩٦ ـ الكتاب ٢ / ٤٥٢ .
٢٩٧ ـ ذكره المرادي في شرح الواضحة ص ٦١ وحاجي خليفة في كشف الظنون ٣٩٦
٢٩٨ ـ نقل المرادي هذا البيت وفيه : والضاد والطاء الظاء .
٣٠٠ ـ انفردت ط بهذه العبارة

٣٠١ ـ في ر : ها هنا.
٣٠٢ ـ في ج : بأوّل دلائلك.
٣٠٣ ـ في ج : المقول.
٣٠٤ ـ في ر : القرب.
٣٠٥ ـ صريحا : ساقطة من ط.
٣٠٦ ـ في ب، ضُرب على : (في البعيد).
٣٠٧ ـ ويشفي الغليل : ساقطة من ب.
٣٠٨ ـ في ك : لفظي بطرفين.
٣٠٩ ـ في ب، ضُربَ على : (الاسنان)، وابْدِلَتْ بـ (: الثنايا)
٣١٠ ـ من هنا حتى نهاية عبارته : يعني الشيخ تقي الدين الحنبلي، ساقط من جميع النسخ عدا ج.
٣١١ ـ هو تقي الدين احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، توفي ٧٢٨ هـ / ١٣٢٨ م، انظر : كحالة، معجم المؤلفين ١ / ٢٦١ ـ ٢
٣١٢ ـ في النشر ، والشجرة.
٣١٣ ـ العين ١ / ٥٨
٣١٤ ـ اللحي : منبت اللحية من الانسان.
٣١٥ ـ العنفقة : ما بين الشفة السفلى والذقن، وقيل : ما بين الذقن وطرف الشفة السفلى
٣١٦ ـ في ب، ك : يكن.
٣١٧ ـ ابن الجزري، النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٠٠
٣١٨ ـ في ب. رده بما تقدم.
٣١٩ ـ ان ابن الجزري : ساقطة من ج.
٣٢٠ ـ في ر : بالتفسير.
٣٢١ ـ في ب : من كونها.
٣٢٢ ـ في ب، ك : مع.
٣٢٣ ـ عقود الجمان نسخة باريس ص ٥، وتتمته :

فالضاد موضع بانه وصغيرها أسلية والطاء والخرسان

٣٢٤ ـ في الاصول جميعا : فانّ، والتصويب من شرح المفصل
٣٢٥ ـ شرح المفصل ١٠ / ١٢٤
٣٢٦ ـ في ر : لانم.
٣٢٧ ـ في ك. يخرج
٣٢٨ ـ في ب : نرى هم.
٣٢٩ ـ ان يقال : ساقطة من ب
٣٣٠ ـ في ب. اذ.
٣٣١ ـ من هنا الى قوله : احكام العشر، ساقط من ط، ب
٣٣٢ ـ في ط، ج : كما.
٣٣٣ ـ في ر، ج : لا انت.
٣٣٤ ـ في ب : هذاك.
٣٣٥ ـ في ب : مهاب.
٣٣٦ ـ عبارة. لا لامثالنا . . . التصحيح، ساقط من ك

٣٣٧ ـ وصف سيبويه لمخرج الضاد ليس فيه ما يدل على انها تخرج من الجانبين، يقول : (ومن بين اول حافة اللسان وما يليها من الاضراس مخرج الضاد) الكتاب ٤ / ٤٣٣، المتاخرون اجتهدوا وفسّروا الوصف المذكور بما يفهم منه احدى الجهتين او الجهتان معاً، لكنه في وصفه مخرج الضاد الضعيفة أشار الى الجهتين، قال : (إلاّ أنّ الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الايمن وان شئت تكلفتها من الجانب الايسر)، الكتاب ٤ / ٤٣٢.

٣٣٨ - في ب، ط، ج: المفود.
٣٣٩ - عن الضاد: ساقطة من ب، ط: ر.
٣٤٠ - كذا رواية البيت في ر. وفي ط، ك: بلساني، وفي ب: الترق بلساني. وفي عقود الجمان ص ١٨أ: فانرقا.
٣٤١ - في ب حذرا.
٣٤٢ - في ك: الاكابر، وفي ج: اكثر.
٣٤٣ - في ج، ك، ر: طرف الراس، وفي ط: طرف اللسان.
٣٤٤ - في ر: فيشتركان اخراجا من وجه
٣٤٥ - كذا في الاصول جميعها.
٣٤٦ - وهذه موارد الاختلاط: ساقطة من ر.
٣٤٧ - اختلاف ساقطة من ج.
٣٤٨ - انتهى. ساقطة من ب.
٣٤٩ - في ر: بما
٣٥٠ - ان. ساقطة من ب.
٣٥١ - ومن يشمها الزاي: ساقطة من ب
٣٥٢ - في ك: الطائية.
٣٥٣ - شديدة: ساقطة من ك، وفي ط: قوى اشتباه.
٣٥٤ - في ب، ك: ، لما.
٣٥٥ - كثيرا: ساقطة من ب.
٣٥٦ - في ك: مبديها.
٣٥٧ - ولا اشتباه: ساقطة من ر.
٣٥٨ - في ب اصلحت عبارة (كالظاء المعجمة) بخط آخر الى (كالطاء المهملة)، زيد بعدها، (والدال).
٣٥٩ - في ب: قول
٣٦٠ - الحرف: ساقطة من ر.
٣٦١ - في ك: نواه
٣٦٢ - في ر: رحمه الله بواه..
٣٦٣ - هو الحسن بن منصور بن محمود المعروف بقاضي خان، توفي ٥٩٢ هـ / ١١٩٦ م، انظر. كحالة. معجم المؤلفين ٣ / ٢٩٧. وكتابه الفتاوى في اربع مجلدات (كشف الظنون ١٢٢٧)، منه نسخ خطية في مكتبة الاوقاف ببغداد بالارقام ٩٢٨ - ٩٣٣.
٣٦٤ - ان. ساقطة من ك، ج، ط.
٣٦٥ - ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.
٣٦٦ - غير ساقطة من ر
٣٦٧ - كذا في ر، وفي بقية الاصول بالظاء او بالذال.
٣٦٨ - نعد صلاته. ساقطة من ط، ب
٣٦٩ - في ط، ب او
٣٧٠ - في ك. الطالب
٣٧١ - صلاته. ساقطة من ب، ج
٣٧٢ - في ك وبالذال
٣٧٣ - في ب بالفساد من
٣٧٤ - عنوان الكتاب. السراج الوهاج الموضح لكل طالب محتاج، لابي بكر بن علي المعروف بـ الحدادي العبادي، توفي ٨٠٠ هـ / ١٣٩٨ م، وهو شرح لمختصر القدوري (احمد بن محمد البغدادي القدوري، توفي ٤٢٨ هـ / ١٠٣٧ م) في فروع الحنفية. انظر: كشف الظنون ١٦٣١.
٣٧٥ - اي: « فلا تجهر »، الاسراء ١٧: ١١٠. وفي حاشية ب تعليق لأمين مدني نصه: (قوله. تكهر، لعل مقصده ان المصريين ينطقون بالجيم مبدلة بالكاف الفارسية التي يجعلون (كذا) تحتها المعجم ثلاث نقط، اي شبيهة لها في السمع. م.ف.)
٣٧٦ - لعله محمد بن سلمة المرادي الفقيه المصري، توفي ٢٥٠ هـ / ٨٦٤ م، انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات ٣ / ١٢١.
٣٧٧ - عنوان الكتاب: الفتاوي البزازية او الجامع الوجيز، لمحمد بن شهاب بن يوسف الكردري الشهير بالبزاز، توفي ٨٢٧ هـ / ١٤٢٣ م. من كتابه الفتاوى نسخ خطية في مكتبة الفاتيكان برقم ١٥١٦، ومكتبة الاوقاف ببغداد بالارقام ٩٠٠ - ٩٠٦، ودار الكتب المصرية برقم ٢٢٧٨٢ ب.
٣٧٨ - في ب: فلا كلفة
٣٧٩ - في ب: كالضاد..
٣٨٠ - المهملة: ساقطة من ط.
٣٨١ - في ب: بالمشفة.
٣٨٢ - المعجمة: ساقطة من ط، ب.
٣٨٣ - في ر: والاكثر.
٣٨٤ - لا اعرفه.
٣٨٥ - في ب: فين.
٣٨٦ - في ك: فقيل.
٣٨٧ - لعله احمد بن اسحاق بن شيب الفقيه الحنفي، توفي ٤٦١ هـ / ١٠٦٩ م، انظر: كحالة، معجم المؤلفين ١ / ١٦١.
٣٨٨ - القول: ساقط من ب، ط.
٣٨٩ - في ب: فقال.
٣٩٠ - لعله ابو الحسن شريح بن محمد بن شريح، توفي ٥٣٩ هـ / ١١٤٤ م، صاحب كتاب نهاية الاتقان في تجويد القرآن، انظر: النشر ٢ / ٢٠٣.
٣٩١ - لا اعرفه.
٣٩٢ - ذُكِرَ الكتابُ في كشف الظنون ١٢٢٢ من غير أنْ يُذْكَرَ مؤلفُه.
٣٩٣ - ولا: ساقطة من ب
٣٩٤ - سقطت الواو من جميع النسخ عدا ب.
٣٩٥ - لا اعرفه.
٣٩٦ - كان: ساقطة من ط، ب.
٣٩٧ - عنوانه: جامع المضمرات والمشكلات في شرح القدوري، ليوسف بن عمر الكادوري، توفي ٨٣٢ هـ / ١٤٢٩ م، انظر: كحالة، معجم المؤلفين ١٣ / ٣٢٠ وكشف الظنون ١٦٣٢.
٣٩٨ - في ط: ونفي
٣٩٩ - في ك: لاحتياط.
٤٠٠ - في ط: ينبغي عليه.
٤٠١ - بالصحة: ساقطة من ك.
٤٠٢ - اكثر: ساقطة من ب.
٤٠٣ - في ك: الفضائل
٤٠٤ - في ك: الخاص من المرج.
٤٠٥ - هذا مثل، انظر: مجمع الامثال للميداني ٢ / ٢٨١ والمستقصى للزمخشري ٢ / ٣٢٨ ولفظها (ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة).
٤٠٦ - في ط: قصده
٤٠٧ - الزخرف ٤٣: ٢٢ - ٢٣.
٤٠٨ - في ط، ب. ذاك.
٤٠٩ - في ر: وصل اليه
٤١٠ - في ط: التلفظ.
٤١١ - في ك: وليشكر.
٤١٢ - في ط: فهو حينئذ
٤١٣ - في: ساقطة من ب
٤١٤ - هذه خاتمة ج، ولا خاتمة في ك. اما ر فخاتمتها (تمت الرسالة المسماة بغية

المرتاد لتصحيح الضاد للشيخ علي بن غانم المقدسي الحنفي من يد الفقير علي بن عبد الكريم الغلابي عفا عنه للعفو الرحيم العلي (؟) في اليوم الثاني من شهر جماد الاول (كذا) لسنة ثلاثين ومائة بعد الالف.) وخاتمة ب (تمت بحمد الله وبعونه وحسن توفيقه على يد كاتبها والحمد لله رب العالمين آمين سنة ١٢٨١). اما ط فخاتمتها (تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وصلى الله على سيدنا محمد وسلم).

المصادر

الادراك للسان الأتراك
لأبي حيان النحوي الاندلسي
تحقيق: جعفر اوغلي أحمد
استانبول (مطبعة الاوقاف) ١٩٣٠

أسرار العربية
لأبي البركات بن الأنباري
تحقيق: محمد بهجة البيطار
دمشق (مجمع اللغة العربية) ١٩٥٧

الاعلام
لخير الدين الزركلي
القاهرة (مطبعة كوستاتوماس) ٥٤ ـ ١٩٥٩

الايضاح في شرح المفصل
لرضي الدين علي بن الحاجب
مخطوط في المتحف البريطاني بلندن
برقم Or. 7759

حرز الاماني ووجه التهاني
للقاسم بن فيره الشاطبي
القاهرة ١٨٦٥ م

الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق التلاوة
لمكي بن أبي طالب
تحقيق: احمد حسن فرحات
دمشق (دار المعارف للطباعة) ١٩٧٣

زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء
لأبي البركات بن الانباري
تحقيق: د. رمضان عبد التواب
بيروت (دار الامانة ـ مؤسسة الرسالة) ١٩٧١

سر صناعة الاعراب
لأبي الفتح بن جني
تحقيق: ابراهيم مصطفى واخرين
القاهرة ١٩٥٤ (الجزء الاول)

الشافية
لرضي الدين علي بن الحاجب
طهران (؟) ١٨٥٥

شرح الشافية
لرضي الدين الاستراباذي
تحقيق: محيي الدين عبد الحميد وأخرين
القاهرة (مطبعة حجازي) ٥٦ ـ ١٣٥٨ هـ

شرح الشافية
لأحمد بن الحسن الجاربردي
طهران (؟) ١٨٥٥ م

شرح المفصل
ليعيش بن يعيش
القاهرة (المطبعة المنيرية)، بلا تاريخ.

شرح الواضحة في تجويد الفاتحة
للحسن بن قاسم المرادي
تحقيق: عبد الهادي الفضلي
بيروت، بلا تاريخ (١٩٨٢؟)

عقود الجمان في تجويد القرآن
لابراهيم بن عمر الجعبري
مخطوط في المكتبة الوطنية بباريس برقم (5937)

عمدة المفيد وعدة المجيد في معرفة لفظ التجويد
لعلي بن محمد السخاوي
مخطوط في مكتبة جامعة برنستون (مجموعة كاريت)
برقم (620, 6H)

الفسر، شرح ديوان المتنبي
لابي الفتح بن جني
تحقيق: صفاء خلوصي
بغداد ٦٩ ـ ١٩٧٨ (جزآن)

الكتاب
لعمرو بن عثمان المعروف بسيبويه
تحقيق: عبد السلام هارون
القاهرة (الهيئة المصرية) ٦٦ ـ ١٩٧٧

كتب الضاد والظاء عند الدارسين العرب
د. محمد جبار المعيبد
مجلة (معهد المخطوطات العربية)
الكويت، الجزء الثاني / المجلد الثلاثون (١٩٨٦)

الكشاف عن حقائق التنزيل
لجار الله الزمخشري
القاهرة (البابي الحلبي) ١٩٤٨ (٣ أجزاء)

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون
لحاجي خليفة
استانبول (مطبعة المعارف) ٤١ ـ ١٩٤٣

لطائف الاشارات
لأحمد بن محمد القسطلاني
تحقيق د. عبد الصبور شاهين
القاهرة ١٩٧٢ (الجزء الاول)

مجمع الأمثال
لأحمد بن محمد الميداني
تحقيق محي الدين عبد الحميد
القاهرة ١٩٥٥ (جزآن)

المستقصى في أمثال العرب
لجار الله الزمخشري
الهند (حيدر اباد الدكن) ١٩٦٢

معجم البلدان
لياقوت الحموي
تحقيق وستنفيلد
ليبزك ١٨٦٦ ـ ١٨٧٠

معجم المؤلفين
لعمر رضا كحالة
بيروت ١٩٥٧ (١٥ جزءاً)

المقامات
للقاسم بن علي الحريري
تحقيق: ف. ستاينكاس
لندن ١٨٩٧ م

الممتع في التصريف
لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور
تحقيق: د. فخر الدين قباوة
حلب ١٩٧٠ (جزآن)

النشر في القراءات العشر
لمحمد بن محمد المعروف بابن الجزري
تحقيق علي محمد الضباع
القاهرة (بلا تاريخ)، جزآن.

الوافي بالوفيات
لخليل بن أيبك الصفدي
تحقيق: هلموت ريتر وآخرين
ويسبادن ـ بيروت ١٩٣١ ـ ١٩٧٩

همع الهوامع
لعبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي
القاهرة (مطبعة السعادة) ١٣٢٧ هـ

* * *

صدر عن دار الشؤون الثقافية



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي وفق للنطق الفصيح من أراده ودونف عن الحق الصريح من لزم العناد . والصلوة والسلام على سيدنا محمد افصح من نطق بالضاد . وعلى اله واصحابه المنقادين للصواب خير انقياد . ورضي الله تعالى عن العلما الامجاد خصوصاً الذين اجتهدوا لنفع العباد . ودونوا لهم ما نظروه بعين التامل والانتقاد . فبلغهم غاية البغية والمراد .

فيقول المفتقر الى الغني الجواد . علي بن غانم المقدسي الحنفي الاعتقاد . لما رايت بمحروسة القاهرة التي هي زين البلاد . كثيرا من افاضل الناس فضلا عن الاوغاد . يخرجون عن مقتضى العقل والنقل في النطق بالضاد . وينكرون على من وافقهما لان مخالفتهما بينهم امر معتاد . ويرومون ان نتبعهم من غير اصل لهم اليه استناد . سوى التوارث عن الاباء والاجداد . من غير دراية لتمهيد الاصول . ولا هداية لتشييد الفصول . ولا تبصرة فيما فيه ارشاد . ... في كل ناد . بين كل حاضر وباد . فاردت مع طلب جمع من الاخوان واشارة من بعض الاعيان ان ازيل الغين عن عين الرشاد . وافيض من عين الدلايل العقلية والنقلية ما يروي كل صاد . فشرعت فيه معترفا بقصر الباع وقلة الزاد . مع التوكل على الله والاعتماد . سايلا من فضله النفع به في المعاد . وسميته بغية المرتاد لتصحيح الضاد . قبل الخوض في المرام لا بد من تمهيد الكلام وتحرير المقام فليعلم ان اصل هذه المسالة انهم ينطقون بالضاد ممزوجة بالدال المعجمة والطا المهملة وينكرون على من ينطق بها قريبة من الظا المعجمة بحيث يتوهم بعضهم انها هي وليس كما توهمه فنقول الكلام في اثبات ما نكروه منحصر في مقدمة فيما يجب ان نقدمه وفصلين محيطين من الدلايل بنوعين وخاتمة للتنبيهات ودفع تمويهات لنا المقدمة ففي بيان مخرجها وما لها من الصفات التي نص عليها العلما الاثبات في الكتب المعتبرات . لمن على بصيرة من الدلايل الاثبات . فان كل

الصفحة الاولى من مخطوطة
كمبرج (ج)

يقول ما وجدنا آباءنا على أمة ، فان الله تكلام قابل ذلك
ذمة ، فان وصل بالتأمل والتمهل الى تجويد اللفظ به
والتحقيق ، فليشكر مولاه على حسن التوفيق ، والا
فتوبة بقبول العذر حقيق . هذا ما تيسر لي من التعليق
مع قلة الزاد في هذا الطريق ، وكثرة موجبات التعويق
ومراعاة الايجاز ومجانبة التطويل ، وحسبنا الله ونعم الوكيل
ذكر في المنقول منها ما صورته تمت الرسالة الميمونة بحمد الله والمعونة على يد اقل
تلامذة مولفها تراب اقدام الفضلاء والاخيار
علي بن محمد بن مصطفى الحزينه داره غفر الله
ذنوبهم بالنبي المختار وآله الابرار
واصحابه الاطهار في الثالث
من شهر رمضان المبارك
سنة ست عشرة
والف

الصفحة الاخيرة من مخطوطة
كمبرج (ج)

لشيخ الاسلام مفتي الانام خاتمة المجتهدين محي السنة
والدين المرحوم محمد بن بستان اسكنه اعلى غرف الجنان

كتاب كامل الارشاد هادي | الى حرز الاماني والرشاد
روى حقا وروى كل صاد | بعذب العلم في تصحيح ضاد
فهذا كامل كان وفاء | لتيسير المقاصد والمراد
اراح الغبين عن عين العناد | من الساعين في تحصيل زاد
فطوبى للذي قد صاغ من | امام عالم بالفضل باد
على الذات قدسي الصفات | علا فهو العلا في كل ناد
له في الفضل آيات عليه | له الغايات من كل المبادي
اليه ينتهي فن المعاني | به حال الورى وارى الزناد
محيط للفتاوى لن تر فقه | ومختار لنهج الحق هادي
بحرف مفرد ابدى دليلا | على ان صار جمعا بانفراد
فبنا ذلك التقريض ذكرا | لوصف كان ميسور العداد
لزاء قد خلت من ياء حج
لعام الجيم بعد الظا بصاد
بحمد الله ذي الفضل المؤبد | وتسليم الرسول الحق احمد
مع الاصحاب والآل الكرام | بلا حد ولا عد محدد

الصفحة الاخيرة من مخطوطة كمبرج (ج)